مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٤٣

الخميس، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، الساعة ١٢/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيد ماهوغو	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيدة ماكينا
	الصين	السيد ليوجائي
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد لادسو
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد رتشاردسن
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة في أنغولا (S/1997/115)

97-85174
9685174

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1997/115)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا، والبرازيل، وتونس، وجنوب أفريقيا، والجزائر، والرأس الأخضر، وليسوتو، ومالي، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا، وهولندا، يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين الى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كارنيرو (أنغولا) مقعدا الى طاولة المجلس؛ وشغل السيد أموريم (البرازيل)، والسيد عبد الله (تونس)، والسيد جيلي (جنوب أفريقيا)، والسيد باعلي (الجزائر)، والسيد مونتيرو (الرأس الأخضر)، والسيد مانغوالا (ليسوتو)، والسيد أوفان (مالي)، والسيد روباديري (ملاوي)، والسيد دوس سانتوس (موزامبيق)، والسيد أنجابا (ناميبيا)، والسيد كوهين (هولندا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس اليوم على أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الوثيقة S/1997/115. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/162 التي تحتوي على نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول نائب وزير الدولة بلا وزارة في أنغولا، سعادة الجنرال هيجينو كارنيرو، يسرني أن أرحب به وأعطيه الكلمة.

السيد كارنيرو (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ كلمتي بتقديم التهانئ لكم باسم حكومتي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر؛ وأود أيضا أن أهنئ سلفكم على عمله الممتاز في الشهر الماضي.

وأود أيضا أن أنقل تقديرنا الى الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي على الرغم من الفترة القصيرة من وجوده على رأس المنظمة أبدى بالفعل التزامه الشخصي بإيجاد تسوية سريعة لمشكلة أنغولا. إن رحلته المقبلة الى أنغولا ستبين تأييد المجتمع الدولي القاطع لعملية السلام وستكون بادرة لتشجيع المشاركين في تلك العملية.

وتجري المداولات الحالية بشأن أنغولا في وقت يتزايد فيه التوتر في أفريقيا، ولا سيما منطقة البحريات الكبرى. وهذا يحمل أعضاء مجلس الأمن على حشد الاهتمام والجهود من أجل الهدف المتمثل في إنهاء الأعمال القتالية والحيلولة بذلك دون تصعيد جديد للعنف في القارة.

قبل عامين عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) الذي يأذن فيه بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، كانت هناك آراء متشائمة كثيرة تتنبأ بأن العودة الى الحرب لم تكن إلا مسألة وقت، وتقول إن عملية السلام هذه مآلها الفشل. بيد أن الزمن والأحداث أثبتت عكس ذلك مما يحملنا على الاعتقاد بأن الطريق الى السلام لا يمكن عكس مساره.

إن بروتوكول لوساكا منذ توقيعه في عام ١٩٩٤ ما برح يحدث تغييرا كبيرا في الحالة في أنغولا. وتشهد أنغولا حاليا أطول فترة في تاريخها دون حرب منذ أن أنشئت بوصفها دولة مستقلة. وتتجلى بوضوح أوجه التقدم التي أحرزت منذ بداية تنفيذ البروتوكول. ولكن من الواضح أنه كان يمكن تحقيق مزيد من أوجه التقدم، ولا

سيما فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، لو كان الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا قد اتخذ موقفا بناء على نحو أكبر طيلة هذه الفترة التي انقضت على تنفيذ بروتوكول لوساكا.

إن ما أحرز من تقدم في عملية السلام حتى الآن ما كان يمكن له أن يتحقق لولا العمل الذي قام به المجتمع الدولي، وبوجه الخصوص مجلس الأمن الذي سخر مختلف وسائل الضغط، بما في ذلك تلك الواردة في القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) - تدابير إنفاذية ضد يونيتا؛ وقد أثبتت فعاليتها في تحقيق الامتثال للكثير من أحكام الاتفاقات.

ولا يزال يتعين ممارسة مزيد من الضغط على يونيتا بسبب التأخيرات المفرطة في تطبيق اتفاق لوساكا الناجمة عن العقبات التي تسببها يونيتا بصورة منتظمة. وهناك مثال على هذه الحالة وهو أن إنشاء حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية وأداء نواب يونيتا لليمين القانونية أمام البرلمان لم يحدثا في المواعيد المتفق عليها وذلك فقط لأن يونيتا قررت عدم إرسال ممثلين الى لواندا حسب الاتفاق.

إن العناصر الجديدة التي تسعى يونيتا الآن من خلالها الى وضع شروط على اشتراكها في الحكومة وفي البرلمان تتعارض مع روح ونص بروتوكول لوساكا؛ وإن قبولها من شأنه أن يعني إعادة التفاوض على الاتفاق. ونكرر هنا أن تشكيل الحكومة وأداء أعضاء البرلمان لليمين القانونية ينبغي أن يحدثا دون شروط ودون أوجه ربط وضمان الإطار القانوني الذي حددته اتفاقات لوساكا والاتفاقات الأخرى النافذة بالنسبة لعملية السلام.

وهناك هدف هام آخر للعملية لا يزال يتعين تحقيقه ألا وهو بسط سلطة الدولة المركزية على المناطق التي تحتلها يونيتا. وعلى الرغم من أنه قد أحرز بعض التقدم في هذا المضمار تقع المسؤولية بالكامل عن عدم إتمام العملية على عاتق يونيتا. وعلاوة على ذلك ما برحت يونيتا تعمل على عرقلة حرية حركة الناس والسلع في تلك المناطق.

إن الإكمال السريع للمهام المتبقية بموجب اتفاق السلام مسألة في غاية الأهمية. وإذا ما أريد للاتفاق ألا يصبح هشا لا يمكن السماح لعملية السلام أن تتطاول الى أجل غير مسمى. ولا ينبغي لها أن تكون متوقفه على إرادات ليست هي إرادات الشعب الأنغولي ولا تصب في مصالح الدولة؛ فالشعب الأنغولي ما برح الضحية الرئيسية للحرب ولا يزال ضحية عواقبها.

ولا بد ليونيتا أن تعرب عن نواياها بوضوح، وأن تكف عن وضع عقبات جديدة، ويجب أن تبين بالأفعال ما إذا كانت تتصرف من منطلق حسن النية والإرادة السياسية. إن الطريقة المنهجية التي تتبعها يونيتا لانتحال الحجج للتنصل من التزاماتها تحملنا على الاعتقاد بأننا نواجه أساليب تأخير تهدف الى عرقلة الحياة الطبيعية في البلد وخلق حالة شائكة للحكومة، مستنفدة بذلك صبر المجتمع الدولي ومستثيرة إعادة التفاوض على بروتوكول لوساكا.

لقد افترضنا على الدوام أن اشتراك يونيتا في مجتمع أنغولا بعد تحولها الى حزب سياسي حقيقي أساسي وسليم لأن تؤدي الديمقراطية عملها. لذا، فإننا لا نفهم السبب وراء خلق يونيتا للصعوبات التي تمنعها من تأدية دورها بوصفها حزبا سياسيا وفقا لقانون أنغولا.

إن الحكومة بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، والدول المراقبة الثلاث تضطلع حاليا بجهود مكثفة صوب القيام على نحو مرض بإتمام جميع المهام العسكرية المتبقية من أجل أداء النواب لليمين القانونية ومن أجل تشكيل حكومة للوحدة الوطنية. وسيظل يحدونا الأمل في أن تتعاون يونيتا في ذلك بعدم إصرارها على إعاقة تحقيق هذه الأهداف الهامة.

وبالنظر الى آفاق النجاح المتاحة أمام تنفيذ اتفاقات السلام ينبغي للمجلس أن يشرع في دراسة الدور الذي ستقوم به الأمم المتحدة في المستقبل مع مراعاة أن بعض المهام لا يزال يتعين إتمامها وأن مهام أخرى بحكم طبيعتها ستظل تحتاج الى مساعدة موظفي الأمم المتحدة وإطارها. إن بسط سلطة الدولة وإتمام تشكيل القوات المسلحة الأنغولية ودمج قوات يونيتا في الشرطة الوطنية وتجريد المقاتلين السابقين من السلاح وإعادة دمجهم وإزالة الألغام وغيرها من الأجهزة التفجيرية كلها الآن من المجالات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية. وأن

تحقيقها سيساعد على ضمان الاستقرار السياسي والعسكري في البلد.

وفي ضوء الأمل بنجاح اتفاقات السلام أيضا تتوقع الحكومة البدء على نحو أكثر فعالية بالتنفيذ الفعال والشامل لبرنامج تأهيل المجتمع وبرنامج المصالحة الوطنية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا للحكومات والمؤسسات الدولية التي تساعد في هذا البرنامج وأناشد تلك التي وعدت بتوفير الأموال خلال مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في بروكسل في عام ١٩٩٤ الوفاء بالتزاماتها ليتسنى لأنغولا أن تدخل مرحلة جديدة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

واسمحوا لي أن أعرب باسم أنغولا حكومة وشعبا عن أعمق تقديرنا لأفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وأن أنوه بالتفاني وروح التضحية اللذين يتحلون بهما إذ أن البعض منهم قد فقد حياته أو أصبح عاجزا أثناء اضطلاعه بواجباته النبيلة.

ولا بد لنا أيضا أن نبرز الدور النشط الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام ميتر اليون بلوندين بيي، الذي ما فتئ مفاوضا لا يعرف الكلل ومدافعا عن قضية السلام في أنغولا، وكذلك مساهمات البلدان الثلاثة المراقبة - الولايات المتحدة والبرتغال والاتحاد الروسي - ومنظمة الوحدة الأفريقية والبلدان المساهمة بقوات وجميع الحكومات التي لا تزال تقدم مساعدتها من أجل استعادة السلم والاستقرار في أنغولا.

وأخيرا، نريد أن نتقدم بالشكر إلى الحكومات، والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية على تقديمها المساعدة السخية للسكان الأكثر تضررا بفعل الحرب.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل بالنيابة عن الحكومة الأنغولية أخلص تعازينا إلى سفير الصين بوفاة السيد دينغ شياوبينغ، وهو زعيم صيني وشخصية سياسية بارزة.

إن مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم يلقى دعم حكومتي، ويحدونا الأمل في أن يسهم في التعجيل بإحلال السلام في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب الوزير بلا وزارة لجمهورية أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. ما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود بسرور أن أرحب بمعالي الجنرال هيجينو كارنيرو، نائب الوزير بلا وزارة لجمهورية أنغولا، وأن أشكره على البيان المفيد للغاية الذي أدلى به.

ونلاحظ أيضا مع الارتياح وجود السيد بيي، الممثل الدائم للأمين العام، بيننا وهو الذي يعمل إلى جانب الدول المراقبة الثلاث بنشاط من أجل تسوية المشكلة الأنغولية. والاتحاد الروسي الذي هو عضو من الدول الثلاث مهتم اهتماما عميقا بنجاح عملية السلام وتقدمها. وبالإحلال العاجل للاستقرار والسلام في ذلك البلد. ونحن لا ندخر جهدا من أجل بلوغ تلك الأهداف.

إن وضع حد للسنوات العديدة من الصراع في أنغولا - وهي آخر بؤرة للتوتر لم تسو بعد في الجنوب الأفريقي - من شأنه أن يكون نعمة رئيسية تحل على شعب ذلك البلد وعلى بلدان المنطقة، ومن شأنه أيضا أن يمثّل نجاحا كبيرا لأنشطة صنع السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة عامة.

وفي حين نلاحظ مع الارتياح أن أنغولا تسير خطوة بعد خطوة على الطريق المؤدي إلى السلام، نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن هذه العملية تمضي بصعوبة، وتواجه باستمرار عقبات جديدة بسبب انعدام التعاون على النحو الواجب من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. ونتيجة لذلك، فإن وتيرة تنفيذ المهام العسكرية والمهام الأخرى أخذت تتباطأ في الأشهر الأخيرة مرة أخرى، وتوقف العمل مرتين بالاتفاقات المتعلقة بوضع

جدول زمني لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية. وهذا الأمر يقوض الثقة التي تم التوصل إليها بصعوبة بين الطرفين الأنغوليين ويعقّد الحالة في البلد بصورة عامة.

إن الاتحاد الروسي يوافق على ما خلص إليه تقرير الأمين العام ومن أنه يجب التخلي فورا عن المحاولات الرامية إلى ربط مختلف جوانب عملية السلام بأي روابط أو شروط. وإلى التهرب من الالتزامات المقطوعة، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة الفعالة لعملية السلام في أنغولا، إلا على ذلك الأساس وحده.

ونعتقد أيضا، أنه يجب علينا الآن فيما دخلت التسوية مرحلة حاسمة ومعقدة، أن نرسل إلى الطرفين الأنغوليين، وقبل كل شيء إلى يونيتا، إشارة واضحة تتعلق بعدم القبول بتأخيرات أخرى في حل المسائل العسكرية والمسائل الأخرى وفي تشكيل حكومة وحدة وطنية ومصالحة وطنية. وهذا الأمر يتصف بأهمية حاسمة في نجاح عملية السلام برمتها وبعملية المصالحة الوطنية تلك.

وعلى هذا الأساس، نؤيد الخيار المقترح في تقرير الأمين العام والقاضي بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا شهرا واحدا، إلى جانب إرسال تحذير واضح مفاده أنه إذا لم تشكّل هذه الحكومة بحلول ٣١ آذار/مارس بسبب تسويف يونيتا، سيتعيَّن على مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ تدابير مناسبة وملموسة تتعلق بذلك الاتحاد. ويحدونا الأمل في أن تفهم يونيتا هذه الإشارة الواضحة للغاية على حقيقتها وفي أن يستخدم الطرفان الأنغوليان بفعالية الوقت الإضافي المعطى لهما للتحرك العاجل صوب تحقيق عملية السلام.

ونعتقد أن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن لينظر فيه كاف للمهمة في هذه المرحلة الراهنة من التسوية الأنغولية. ونحن، إلى جانب أعضاء آخرين في مجلس الأمن، سنصوت لصالحه.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أرحب بحضور نائب الوزير بلا وزارة لجمهورية أنغولا، معالي الجنرال هيجينو كارنيرو. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الخالص للممثل الخاص، السيد اليون بلوندين بيي، ولممثلي البلدان الثلاثة - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة - على الجهود التي يكرسونها من أجل تعزيز ودعم عملية السلام في أنغولا.

واسمحوا لي أولا بأن أقول إن اليابان تؤيد مشروع القرار المعروض علينا ولا سيما قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا فترة شهر إضافي، حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧.

وفي الوقت نفسه، أسارع مضيفا أن حكومتي تأسف أسفا عميقا إزاء فشل الطرفين المعنيين مرة أخرى في تشكيل حكومة اتحاد وطني ومصالحة وطنية الأمر الذي حمل مجلس الأمن على اتخاذ هذا القرار. وفي حين أن اليابان تدرك أنه تم إحراز بعض التقدم، تطلب على نحو عاجل إلى يونيتا بصفة خاصة أن تتعاون في بذل الجهود الرامية إلى دفع عملية السلام إلى الأمام دون ربطها بأي شيء آخر أو دون مزيد من الإبطاء.

ويحدونا أمل قوي أن يتمكن الأمين العام في التقرير الذي سيرفعه إلى المجلس يوم ٢٠ آذار/مارس من الإثبات أن هدف تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، وهو الهدف الذي طال انتظاره، قد تم التوصل إليه بالفعل.

ويجب التصدي لمسائل أخرى هي مبعث قلق خطير. وأشير بصفة خاصة إلى إيواء قوات يونيتا وتسريحها ودمجها في القوات المسلحة الأنغولية المشتركة. ويؤكد وفد بلدي أيضا على أهمية توفير السلامة للموظفين المعنيين بالأنشطة الإنسانية. ولا يمكن اعتبار عملية السلام منتهية بنجاح حتى يتم حل هذه المسائل.

ومثلما جرى توضيحه في البيان الرئاسي المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير، فإن استعادة السلام في أنغولا تتوقف على الأنغوليين أنفسهم. ولا يمكن لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ووجود متابعة متوقعة إلا أن يساعداهم في الجهود التي يبذلونها، ولا يسعها أن تبقى في أنغولا إلى أجل غير مسمى. لذلك يتحتم على جميع الأطراف، ولا سيما يونيتا، أن تظهر التزاما بعملية السلام عن طريق تشكيل حكومة وحدة وطنية ومصالحة وطنية دون مزيد من الإبطاء.

ويعتقد وفد بلدي أنه حالما يتحقق هذا الهدف وتنشأ بعثة المتابعة، سيكون لذلك دور هام في تعزيز المصالحة في جميع أنحاء الدولة. وفي هذا الصدد، نؤيد توصية الأمين العام بالابقاء على شعبة الشؤون السياسية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وبتعزيزها باعتبارها لدى الانتقال إلى بعثة المتابعة. وتأمل اليابان أيضا في أن تكون هذه البعثة فعالة في تثقيف المواطنين في مجالات من قبيل توطيد السلام، وتعزيز المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان، ونظام الحكومة المتعدد الأحزاب وذلك عن طريق نشر المعلومات اللازمة. ويمكن أن نقترح بأن يرفع الأمين العام تقريرا إلى المجلس بشأن أنشطة بعثة المتابعة على أساس منتظم. وعندما توضع تفاصيل هذه البعثة - من قبيل ولايتها وشكلها وإطارها الزمني - فإن اليابان من جهتها على استعداد لتنظر في كيفية الإسهام في البعثة على أفضل وجه.

وما فتئت اليابان تقدم إسهامات شتى من أجل التعجيل بعملية السلام في أنغولا. واسمحوا لي أن آتي على ذكر مجالين فقط من المجالات التي قدمت فيهما اليابان المساعدة. وإن اليابان، إنطلاقا من شعورها بعميق القلق إزاء انتشار الألغام البرية، التي يكون ضحاياها في الغالب من المدنيين الأبرياء، خصصت لأنشطة إزالة الألغام في أنغولا ١,٤ مليون دولار من مبلغ مليوني دولار كانت قد تبرعت به لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتقديم المساعدة في إزالة الألغام. وأسهمت أيضا بمبلغ مليون دولار من خلال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للمساعدة في عودة وتوطين اللاجئين الأنغوليين الذين لاذوا بالبلدان المجاورة.

وحالما يبدو أن السلام قد أرسى جذوره في أنحاء البلاد بإنشاء حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، فإن اليابان ستتمكن من النظر في تقديم المزيد من الإسهامات، آخذة بعين الاعتبار الاحتياجات التي تتطلبها إعادة تعمير وتطوير البلد برمته.

السيد رتشموند (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية أن أرحب برئيس الوفد الأنغولي، الجنرال كارنيرو، وأن أعرب أيضا عن تقديرنا للجهود التي لا تكل للممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي، ولجهود ممثلي بلدان الترويكا.

في نهاية كانون الأول/ديسمبر، عندما مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، حـُدد يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧موعدا تفي فيه الأطراف في أنغولا بالتزاماتها بعملية السلام. ومن المخيب جدا للآمال أنه نظرا لانعدام التعاون إلى حد كبير من جانب اليونيتا، لم يتم تحديد موعد لتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وبقي عدد من المسائل معلقا دون حل. وإن شعب أنغولا لا يستحق ما يجري من تكرار التأخيرات وعدم الوفاء بالالتزامات. ونحث الطرفين، واليونيتا خصوصا، على الكف عن سياسة شفير الهاوية، وعن فرض القيود والشروط التي تخلق جوا من الريبة وأن يدللا على المرونة والالتزام الضروريين الآن لاستكمال المهمة.

لقد أصبح واضحا ما ينبغي عمله. فيجب على اليونيتا أن تتوقف عن استخدام تكتيكات التأخير وأن تقوم بإرسال نوابها إلى الجمعية الوطنية وأعضائها المرشحين في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية القادمة إلى لواندا. ويجب إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية مع نهاية آذار/مارس. ويجب الانتهاء من الجوانب السياسية والعسكرية لعملية السلام، بما في ذلك اختيار ودمج جنود اليونيتا في القوات المسلحة الأنغولية.

ونود أن نرى أيضا انعقاد اجتماع مبكر بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أنغولا. وسيكون ذلك علامة تلقى الترحيب وواضحة على التزام الزعيمين بدفع عجلة عملية السلام إلى الأمام.

ولكي يتسنى تحقيق هذه المهام، فإننا نحبذ تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، حسبما هو مقترح في مشروع القرار المعروض علينا. ويقترح الأمين العام في تقريره أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ خطوات مناسبة إذا لم تشكل حكومة جديدة بنهاية شهر آذار/مارس. ونأمل ألا يكون ذلك ضروريا، ولكن لا يشكك أحد بأننا على استعداد للنظر في اتخاذ هذه الخطوات في ظل تلك الظروف.

وإننا نؤيد توصية الأمين العام بشأن إيفاد بعثة مراقبين للمتابعة، بما في ذلك زيادة عدد مراقبي حقوق

الإنسان. وإننا نتفق على أن استمرار وجود الأمم المتحدة سيكون ضروريا لترسيخ عملية السلام، لكننا نأمل بأن ينتهي دورها بنهاية ١٩٩٧. وبحلول هذا التاريخ، نأمل بأن يركز المجتمع الدولي جهوده على مساعدة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في المهمة الضخمة - مهمة إعادة التعمير والانعاش.

وإن الأمم المتحدة، ومن خلالها المجتمع الدولي الأوسع، استثمرت استثمارا كبيرا في مجال إحلال السلام في أنغولا منذ توقيع الطرفين على بروتوكول لوساكا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. والحكومة البريطانية على استعداد للانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في مواصلة مساعدة الشعب الأنغولي لكي يبدأ التمتع بالرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي اللذين لا يحققهما إلا عملية سلام ناجعة. ولكن لن يكون أي من هذا ممكنا ما لم يحترم الطرفان، واليونيتا بخاصة، التزاماتهما وينتقلا بسرعة إلى اكمال المهام المعلقة. والمسؤولية إنما تقع على عاتقيهما.

السيد العربي (مصر): أود في البداية توجيه الشكر إلى الأمين العام على ما تضمنه تقريره الأخير عن الأوضاع في أنغولا من معلومات وملاحظات قيمة. كما أود توجيه الشكر والتقدير للممثل الخاص السيد الوين بلونديـن بيي، على الجهود المخلصة البناءة التي يقوم بها لإحلال السلام في أنغولا. وأود أن أرحب بالجنرال كانيرو الذي يشارك معنا في هذا الاجتماع.

قبل نحو ثلاثة أسابيع طالب مجلس الأمن في بيان رئاسي كلا من الحكومة الأنغولية واليونيتا تنفيذ الالتزامات التي اتفق عليها خلال كانون الثاني/يناير الماضي، والمتصلة، أولا بإعلان تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية؛ ثانيا وصول نواب اليونيتا السبعين إلى لواندا لشغل مقاعدهم في البرلمان؛ وثالثا، تسوية مسألة المركز الخاص للسيد سافيمبي. ومن دواعي القلق أن ما تحقق حتى الآن كان تنفيذا جزئيا لأحد هذه المطالب الثلاثة بالرغم من الجهود المستمرة للأمم المتحدة والممثل الخاص السيد بيي شخصيا، ودول الترويكا الثلاث، ودول منطقة الجنوب الأفريقي.

إن وفد مصر، يرى، مثل دول كثيرة، أن الخروج من الجمود الحالي في تنفيذ اتفاق لوساكا يتوقف على توافر الإرادة السياسية الواضحة من جانب اليونيتا بالتحول إلى حزب سياسي والتخلي عن كافة الممارسات التي من شأنها إبطاء تنفيذ اتفاق السلام. كما إننا على اقتناع بأن ذلك لن يكون ممكنا دون ممارسة المجتمع الدولي، وعلى الأخص دول الترويكا، للضغوط الملائمة على قيادة اليونيتا.

لقد ذكر الممثل الخاص للأمين العام السيد بيي أمس، خلال لقائه مع أعضاء مجلس الأمن، أن الأمم المتحدة قد أحرزت نجاحات ملموسة في أنغولا. وأشار إلى إيقاف نزيف الدم بين الأنغوليين وتجميع قوات اليونيتا في المعسكرات. وأود أن أضيف إلى القائمة نجاح الأمم المتحدة في تدريب الأنغوليين في مجال إزالة الألغام، وكذلك ما تقوم به الأمم المتحدة في مجالات إصلاح الجسور والطرق وإعادة بناء البنية الأساسية للبلاد، وهي جميعها نجاحات جديرة بالإشادة.

لقد أشار تقرير الأمين العام في الفقرتين ٢٢ و ٥٠ إلى وجود عجز خطير في التمويل اللازم لإدارة معسكرات إيواء قوات اليونيتا الـ ١٥ التي يتعين الإبقاء عليها حتى نهاية الشهر المقبل، وإلى أن الاشتراكات غير المسددة لعملية أنغولا منذ إنشائها حتى الآن بلغت نحو ١٥٠ مليون دولار. وأعتقد أن هذه النقطة تحتاج إلى اهتمام خاص من قِبَل أعضاء مجلس الأمن.

وإن وفد مصر يؤكد تأييده الكامل لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن مستقبل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لا سيما التوصيات المتعلقة بالإبقاء على وجود الأمم المتحدة في أنغولا حتى نهاية العام الحالي، وثانيا، بالاحتفاظ بالممثل الخاص في رواندا مع توفير الدعم البشري المناسب له، وثالثا بزيادة عدد أفراد الشرطة المدنية في البعثة في الإطار المقترح في التقرير، ورابعا، بالاحتفاظ بالمكون الإداري حتى آب/أغسطس المقبل.

ختاما، فإن وفد مصر سوف يؤيد مشروع القرار المطروح أمام المجلس وسوف يصوت لصالحه ولمد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة لمدة شهر إضافي حتى نهاية آذار/مارس المقبل.

إن وفد مصر سوف يؤيد مشروع القرار المطروح أمام المجلس وسوف يصوت لصالحه ولمد ولاية بعثة التحقق الثالثة لمدة شهر إضافي، وحتى ٣١ آذار/مارس المقبل.

السيد بارك (جمهـــورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نلاحظ بقلق بالغ وشعور بالاحباط العميق أن التقدم المحرز في عملية السلام في أنغولا خلال الأسابيع القليلة الماضية لم يتفق مع توقعاتنا، رغم البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وكنا نتوقع بقلق حدوث تطور إيجابي من خلال المشاورات في اللجنة المشتركة ومن خلال الجهود التسهيلية الأخرى التي يبذلها ممثل الأمين العام ودول المراقبة الثلاث.

كما أود أن أنتهز هذه المناسبة للترحيب بالجنرال كارنيرو، نائب وزير الدولة لحكومة أنغولا، الذي نال بيانه تقديرا كبيرا من وفدي.

ونقوم الآن بتمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة، مرة أخرى، دون الوفاء تماما بتلك الولاية بسبب التسويف من جانب الأطراف المباشرة في عملية السلام. ورغم هذا الشعور بالاحباط، فإننا نؤمن بالتأكيد أن المكاسب التي حققت حتى الآن في عملية السلام الأنغولية يجب الإبقاء عليها وتعزيزها عند مستويات جديدة. إن الجهود المضنية والموارد الهائلة التي كرسها المجتمع الدولي لقضية السلام في أنغولا لا ينبغي أن يسمح ببساطة، بانتهائها دون تحقيق النجاح. إن عملية السلام في أنغولا في مرحلة حساسة الآن ويجب علينا أن نعطي دفعة حاسمة للمساعدة على إقامة حكومة موحدة وتعجيل تدعيم السلام والمصالحة الوطنية.

وتحقيقا لذلك، نؤمن أن على المجتمع الدولي الآن أن يوجه رسالة ثابتة لا لبس فيها للأطراف الأنغولية، وعليها أن تدرك أن أي تسويف آخر في عملية السلام غير مسموح به. وعلينا أن نوضح مرة أخرى أن استمرار الدعم الدولي، بما في ذلك وجود بعثة التحقق الثالثة، مرتبط بتحقيق تقدم في عملية السلام وأن المجلس سوف ينظر في تدابير إضافية على هذا الأساس. ولهذا السبب، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة لمدة شهر واحد، مع إشارة واضحة إلى أن المجلس ينظر في فرض تدابير أشد على المسؤولين عن التأخير. إن مشروع القرار المطروح أمام المجلس يعكس هذا الاتجاه وسوف نصوت لصالحه.

وبنفس الأسلـــوب، نعتقد أن مسألة وجود الأمم المتحدة بعد بعثة التحقق الثالثة يجب دراستها بعناية على ضوء التقدم المحرز في عملية السلام في أنغولا. وفي هذا الصدد، نذكّر الأطراف الأنغولية مرة أخرى بأن المسؤولية النهائية عن تحقيق السلام والمصالحة في أنغولا تقع على عاتق الأطراف الأنغولية ذاتها. ومستقبل أنغولا في أيديها هي وحدها.

وختاما أود أيضا أن أؤكد أهمية التنفيذ العاجل للمهام العديدة الباقية بموجب بروتوكول لوساكا، إلى جانب إقامة حكومة موحدة. فلا يمكن أن يتأصل السلام إلى أن يتم التصدي العاجل لمشاكل من قبيل العدد الكبير من الهاربين من مناطق الإيواء والتأخير في تشكيل قوات مسلحة موحدة والمستــوى غيـــر الملائم لنزع سلاح المدنيين.

وأود أخيرا أن أعرب عن أملنا المخلص أن نتمكن جميعا من الاحتفال قريبا بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية وأن نشهد التوصل إلى حل لجميع المسائل الباقية عندما يجتمع المجلس مرة أخرى للنظر في هذه المسألة.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن البرتغال لديها ما يدعوها إلى الاعتقاد أن عملية السلام في أنغولا تبدي علامات إيجابية. فبالرغم من أن التقدم كان بطيئا في بعض المجالات، لا يمكن التحدث عن وجود ركود. والواقع أن وقف إطلاق النار ما زال قائما وأن حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) يظهران استمرار التزامهما بالحوار السياسي. غير أن الطرفين، وخاصة الاتحاد الوطني عليهما الآن توجيه إشارة واضحة إلى المجتمع الدولي بأنهما مستعدان للتقيد بالاتفاقات التي قطعها كل منهما على نفسه بمحض إرادته. فقد كانت هذه العملية غير متصلة أساسا. وقد ذكر مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وحكومة أنغولا بأن المجتمع الدولي لا يستطيع توفير المساعدة إلا في حالة إحراز تقدم في عملية السلام. وأنه سينظر في استمرار وجود الأمم

المتحدة بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في هذا السياق.

وما زالت هناك مهام مجدية وحاسمة في الجانبين العسكري والسياسي على السواء من عملية السلام لم تنجز بعد، بل إنها تأخرت عن موعدها المقرر. والواقع أنه خلال الأسبوعين الأخيرين، منذ نشر تقرير الأمين العام، لم تحدث تحركات هامة في سبيل اختيار وإدماج أفراد الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية، وفي إغلاق مناطق الإيواء وعملية التسريح وبسط إدارة الدولة على إقليم أنغولا بأكمله. غير أن التقارير الأخيرة التي تفيد بأنه قد تم الاتفاق على الإجراءات المتعلقة بالتسريح وبسط الإدارة بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني، تقارير مشجعة. ومن جهة أخرى، فبالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اللجنة المشتركة، لم يوفد الاتحاد الوطني جميع أعضائه الذين يشغلون مقاعد في الجمعية الوطنية وجميع المعينين للاشتراك في حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية إلى لواندا قبل ١٢ شباط/فبراير. والواقع أن الاتحاد الوطني يتحمل مسؤولية خاصة عن إثبات التزامه بالتنفيذ الكامل "لاتفاقات السلام" وبروتوكول لوساكا دون محاولة وضع شروط أو روابط جديدة.

وأمام مجلس الأمن مشروع قرار بتمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة، حتى ٣١ آذار/مارس في هذه المرة. وهذا يعطي الأطراف شهرا إضافيا للمضي قدما بعملية السلام بإكمال المهام الباقية، لا أكثر ولا أقل.

ويتطلب تعقد المسائل في عملية السلام الأنغولية شيئا من المرونة من جانب المجتمع الدولي. ونحن نسلم اليوم، في وقت كان ينبغي لبعثة التحقق الثالثة أن تتم فيه مهمتها، إنه يجب أن تواصل الأمم المتحدة ولايتها الحالية دعما لعملية السلام. ونتفق تماما مع الرأي المعرب عنه في آخر تقرير للأمين العام وهو أن معدل الانسحاب المخطط للوحدات العسكرية المشكلة يجب أن يأخذ في الاعتبار الحالة في الميدان. ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أن الأمم المتحدة تلعب دورا حيويا في تحقيق السلام في أنغولا.

إن عملية السلام في أنغولا في مفترق الطرق. وهذا القرار يشير بوضوح إلى طريق التقدم. يجب اتمام المهام الباقية بمقتضى "اتفاقات السلام" وبروتوكول لوساكا في غضون شهر. ونحن نناشد جميع المعنيين أن يتخذوا الطريق السليم ويقودوا شعب أنغولا المرهق إلى مستقبل أفضل. اسمحوا لي أن أؤكد من جديد تقديرنا الشديد لما يقوم به السيد بيي، الممثل الخاص للأمين العام، من عمل ممتاز. ونشيد بجهوده التي لا تكل في الميدان، ونشكره بصورة خاصة لحضوره إلى نيويورك لتزويد المجلس بالمعلومات. فقد ساعد وجوده بيننا على استيضاح الموقف بالحصول على المعلومات. إن التزامه بتحقيق السلام في أنغولا وإيمانه بالعملية يزيداننا ثقة بأن جهودنا ستكلل بالنجاح.

وهذا يتفق مع جملة قالها ممثل حكومة أنغولا الموقر، الجنرال هيغينو كارنيرو قبل بضع دقائق: "الطريق إلى السلام لا يمكن عكس مساره". (الصفحة ٢ أعلاه).

وهذا ما نأمل جميعا فيه.

السيد أوسفلد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي، بادئ ذي بدء، أن يرحب بالجنرال كارنيرو، نائب الوزير بلا وزارة، ممثل أنغولا، في مناقشتنا اليوم. عندما أنشئت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا قبل عامين كان من المتصور أن يجري تنفيذ بروتوكول لوساكا تنفيذا كاملا بحلول بداية ١٩٩٧. وعلى الرغم من التقدم الكبير في عملية السلام، لم يتم بعد الوفاء بكل الالتزامات التي قطعت بمقتضى البروتوكول. فلا يزال هناك عدد من الجوانب السياسية والعسكرية التي لم تنفذ بعد. وتحث السويد الطرفين، وبخاصة يونيتا، على الوفاء بكل التزاماتهما بموجب اتفاقات السلام.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في عملية السلام الأنغولية. وللمنظمة دور هام تضطلع به في ضمان نجاح عملية السلام وفي توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن. إلا أن علينا أن نتذكر أن الأطراف الأنغولية هي التي تتحمل المسؤولية النهائية عن استعادة السلام في أنغولا. ونجاح عملية السلام يتطلب تصميما قويا وجهودا حثيثة لبناء الثقة المتبادلة.

واليوم، يوجه مجلس الأمن رسالة واضحة الى أنغولا. فعدم تنفيذ يونيتا تنفيذا كاملا لنتائج اجتماع اللجنة

المشتركة المنعقد في ٢٣ كانون الثاني/يناير من هذا العام مبعث للقلق البالغ. وجميع أعضاء الجمعية الوطنية ليونيتا وموظفوها المعينون في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية ينبغي أن يصلوا الى لواندا وأن يتولوا مناصبهم. ويجب إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية دون مزيد من التأخير.

وإتمام عملية انتقاء قوات يونيتا وإدماجها بالقوات المسلحة الأنغولية عنصر أساسي آخر في العملية مستقبلا، كما هو الحال بالنسبة للتسريح النظامي الناجح للقوات. ولا بد أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه الكامل لجهود التسريح، وليس أقلها الجهود الموجهة لتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع. وتقع على عاتقنا مسؤولية لا لبس فيها تجاه هؤلاء الأطفال، وهم أضعف ضحايا الصراع، فعلينا الاعتراف بمحنتهم وشجب استغلال الأطفال في الصراعات ومنع ذلك الاستغلال، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا للمساعدة على توفير مستقبل كريم لمن تعرض بالفعل لويلات الحرب.

وتساهم السويد في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونرى أن وتيرة الانسحاب المقرر للوحدات العسكرية التي شكلتها الأمم المتحدة يجب أن يأخذ في الحسبان كلا من التمديد القصير لولاية بعثة التحقق الثالثة والحالة في الميدان. والتزام السويد الدائم بعملية السلام في أنغولا ما زال صارما. وتسهم السويد بمراقبين عسكريين، وبأفراد الشرطة المدنية، وباخصائيين في إزالة الألغام في بعثة التحقق الثالثة، كما تقدم مساهمات مالية ملموسة لدعم انتقال أنغولا من بلد مزقته الحرب. وأملنا الوطيد هو أنه عندما نناقش أنغولا المرة القادمة في مجلس الأمن، ستكون المناقشة على أساس التقدم الحتمي في عملية السلام. ونظرا لأن الحكومة لم تشكل بعد، فإن السويد تتفق مع الأمين العام على أنه يجب تمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة لشهر واحد. وستصوت السويد لصالح مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي للممثل الخاص للأمين العام، وللدول المراقبة الثلاث - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة - ولأفراد بعثة التحقق الثالثة، على جهودهم المبذولة لمساعدة الأطراف على دفع عملية السلام قدما.

السيدة ماكينا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أولا، أود أن أرحب بممثل أنغولا، الجنرال كارنيرو، نائب الوزير بلا وزارة.

غدا سيكون قد مر عامان على إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وفي هذه المناسبة، ينبغي للمجلس أن ينظر في متابعة عملية الأمم المتحدة هذه، بعد تنفيذ اتفاقات السلام الأنغولية. ولكن مما يؤسف له أن ذلك ليس بالإمكان، لأن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية لم تنشأ بعد في أنغولا، كما أن الجوانب السياسية والعسكرية المتبقية من عملية السلام متأخرة. ولهذا السبب مطروح علينا مشروع قرار بتجديد ولاية بعثة التحقق الثالثة لشهر واحد، يحث الأطراف، وبخاصة يونيتا، على إنشاء هذه الحكومة دون المزيد من التأخير، وعلى حسم كل المسائل المعلقة، بما فيها القضايا العسكرية. ومشروع القرار موجز ولكنه يحتوي على رسالة واضحة ومباشرة. وسيدعمه وفد بلدي، ويأمل أن ترحب به الأطراف الموجه اليها.

وبالرغم من أن هذه العملية كانت طويلة وصعبة، فقد تحققت أثناءها نتائج ايجابية. ومن الواضح مع ذلك أن المشاكل في أنغولا لم تنته بعد، ويمكننا أن نتنبأ بالصعوبات على الأفق السياسي. ويجب على الأطراف، وبخاصة يونيتا، أن تسعى للوفاء بالتزاماتها، ولتوطيد السلام ولقيادة شعبها على طريق التنمية. ولكل هذه الأسباب، فإن وفد بلدي، شأنه في ذلك شأن المجتمع الدولي برمته، سيتابع باهتمام شديد الأحداث في أنغولا خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخها.

وختاما، أود أن أسجل شكرنا للسيد بيي، الممثل الخاص للأمين العام، وللدول المراقبة الثلاث، ولكل من ساعدوا أنغولا في الميدان على الانتقال من طريق الحرب الى السير على طريق السلام.

السيد ليو جائي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أولا، يود وفد الصين أن يشكر ممثل أنغولا، الجنرال كارنيرو، نائب الوزير بلا وزارة، على تعازيه بمناسبة وفاة السيد دينغ شياوبينغ. وسينقل وفد الصين مشاعره

الى الصين حكومة وشعبا، والى أسرة السيد دينغ شياوبينغ.

ويشعر الوفد الصيني بقلق بالغ إزاء سلسلة النكسات التي عانت منها عملية السلام، وإزاء التأخير المتكرر في تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. ومما يذكر أن تنفيذ بروتوكول لوساكا، الذي عانى من مشاكل ضخمة في المجال العسكري، تأخر لمدة طويلة. وبعد الجهود التي بذلتها الأطراف بعد ذلك، فإن العنصر العسكري يشرف أخيرا على الاكتمال. إلا أن مما يؤسف له أن عملية السلام تعاني الآن من تعثر وتوقف مماثلين في المجال السياسي. وهذا يسبب قلقا شديدا للمجتمع الدولي.

وكما أشار الأمين العام مرات عديدة، فإن حل مسألة أنغولا يعتمد في النهاية على الشعب الأنغولي نفسه. وبعد سنوات من النضال أصبح ما ينبغي أن تضطلع به أنغولا واضحا. والشعب الأنغولي في حاجة ماسة الى حياة هادئة وبيئة مستقرة تشجع على إعادة التأهيل والبناء. وقد ناشد الوفد الصيني الطرفين مرات عديدة، وبخاصة يونيتا، ويناشدهما هنا مرة أخرى، بأن يضعا في صميم اهتماماتهما مصالح الأمة وتطلعات شعبهما، وأن يظهرا حسن النية والسلوك الايجابي اللازمين، وأن يحسما خلافاتهما من خلال المشاورات. ونحن ندعوهما الى اتخاذ اجراءات فعالة لاتمام كل الجهود التي حددها بروتوكول لوساكا والجدول الزمني الموحد الذي اتفقا عليه، لكي تتكلل عملية السلام بالنجاح.

ووفقا لقرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥)، من المقرر أن تكمل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا مهمتها في نهاية هذا الشهر. وهذه البعثة، وهي أكبر عملية على الإطلاق لحفظ السلام، ما فتئت منذ إنشائها تسهم إسهاما ضخما في رصد تنفيذ بروتوكول لوساكا، وتيسير استعادة السلام في أنغولا، وتحقيق المصالحة الوطنية.

إننا ندرك أنه في هذا المنعطف الحرج في عملية السلام، لا بد من تقديم مساعدة سخية من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. ولذلك يؤيد الوفد الصيني تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق حتى ٣١ آذار/مارس، وسيصوت مؤيدا مشروع القرار المطروح. وفي نفس الوقت نعتقد أن نجاح عملية حفظ السلام يتوقف على تعاون الأطراف المعنية وتأييدها. ونأمل أن يغتنم الطرفان في أنغولا، ولا سيما اليونيتا، هذه الفرصة للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق حتى يتسنى الوصول بعملية السلام في أنغولا إلى بر الأمان. كما نأمل أن تواصل الجهات الأخرى الفاعلة، بما فيها البلدان الأفريقية، القيام بدور إيجابي في تحقيق السلام في أنغولا. وستواصل الصين، من ناحيتها، القيام بنصيبها.

وختاما، أود أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص السيد بيي، وإلى الدول المراقبة الثلاث، وإلى جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة، لإسهامهم في عملية السلام في أنغولا.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي أن يضم صوته إلى أصوات الذين رحبوا برئيس وفد أنغولا، وأن يتقدم له بالشكر على مشاركته في مناقشاتنا.

تقترب ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من نهايتها من الناحية القانونية على الأقل بعد عامين من وجودها. هذه إذا ساعة تقديم أول حساب ختامي، وهي ممارسة كثيرا ما تكون تعليمية ولكنها دائما صعبة التحقيق. فالمسألة الأنغولية بالغة الصعوبة وتقتضي منا تجاوز الأساليب التقليدية في التحليل والفهم حتى وإن أثبتت فعاليتها في ظروف أخرى.

ومما يدعو لارتياح وفدي أن هذا الهاجس يمثل التوجه الأساسي في إعداد تقرير الأمين العام الذي نثني على توقيته ووضوح تحليله.

ولكي يكون الحساب الختامي موضوعيا، حتى وإن كان مؤقتا، لا بد أن يستند إلى مجموعة من الملاحظات وأن يأخذ في اعتباره معطيات لا يمكن التعبير عن طبيعتها وأهميتها بالأرقام، مما لا تستوعبه معايير المحاسبة التي تنطبق في ظروف أخرى. وهناك دقائق ليس من السهل التعبير عنها كميا. فقد حدث تقدم فيما يتعلق بالناحية السيكولوجية للمفاوضات لا يمكن التعبير عنه بالأرقام والحساب.

ليست المسألة بالنسبة لنا هي إصدار حكم ببساطة، حتى وإن كنا نعتقد أن ليس من العيب ملاحظة الصعوبات التي تكتنف عملية تخضع - أيا كان تعقدها - لمعايير وقواعد لا بد منها. وليس قصدنا أن نقلل من حقيقة أن هناك دواعي لعدم الرضا، ولكن مسعانا يجب أن يكون حفازا لأن واجبنا هو التشجيع. إن مسؤوليتنا هي دعم جميع النوايا الحميدة التي جعلت من الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا أهم أولوياتها ومحط آمالها وفرس رهانها.

نعم كان هناك تأخير، كثير من التأخير حتى في إقامة الهياكل التي توخاها بروتوكول لوساكا. نعم لم يتم الالتزام بالجدول الزمني المتفق عليه، ولكن هل يعني ذلك أنه لم يحدث تقدم على الاطلاق؟ لقد تم إنشاء زخم، حتى وإن كان يتسم حتى الآن بالبطء، وأحيانا بالتردد، في الوقت الذي نتمنى أن يمضي بخطى حثيثة وواثقة. لقد حدث تقدم في عملية السلام، وهي تتقدم باستمرار. ليس فيها طفرات ولكن التقدم مستمر. وقد تم التغلب على العقبات الكبرى، أو هي بسبيل الحل. ومع ذلك تبقى المسألة الجوهرية - وهي إعادة بناء الثقة - التي اهتزت على مدى وقت طويل بين الفرقاء. يجب التغلب على المشاكل السيكولوجية وبث ثقافة السلم والمصالحة الوطنية، ولمثل هذا فليعمل المجتمع الدولي بعزم وتصميم.

وهنا تبرز أهمية الأمم المتحدة وأولئك الذين يعملون باسمها بلا كلل من أجل دعم السلم في أنغولا. لم تتهيأ لعملية من عمليات الأمم المتحدة تلك التعبئة من الموارد البشرية والمالية للاستجابة لنداء شعب مقهور. ما أعظم التزامنا تجاه أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا الذين ناضلوا مع إخواننا الأنغوليين - معرضين حياتهم للخطر أحيانا - للفوز في معركة السلام. وأود في هذا المقام أن أرحب برئيس البعثة، الموجود بيننا اليوم، الميتر بلوندين بيي، الممثل الخاص للأمين العام في أنغـــولا، الـــذي نحيي فيه إخلاصه وبصيرته وتصميمه وتفاؤله الذي لا يفتر، وهي صفات لولاها لاستطال الطريق المؤدي إلى السلام كثيرا.

إن النتائج أمامنا تشهد على مقدرة هذه البعثة وعلى النوعية المثالية التي يتصف بها أولئك الذين قبلوا أن يحملوا باسمنا مسؤولية القيادة والنجاح. إننا نتقدم إليهم من هنا بأخلص آيات الشكر.

هـــل يمكن، بعـــد كل هذا الجهد الذي بذله المجتمع الدولي، تصور أي حل للمشكلة الأنغولية غير إعادة بناء السلم وتكوين حكومة وحدة وطنية ومصالحة وطنية، لتكون حجر الأساس لنوع جديد من العلاقات بين الأخوة أعداء الأمس؟ إن هذه الحكومة ضرورية، لا لأنها ستكرس مشاركة جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان الأنغولي فحسب، ولكن لأنها تمثل انطلاقة جديدة هامة باتجاه الجهود اللازمة لتقوية التوازنات التي لا تزال هشة ولأنها تشكل المحفل الممتاز للعمل المشترك الذي يستطيع أن يعمل على تيسير اتخاذ قرارات تؤكد على الإدارة المشتركة للشؤون الوطنية.

إن المشاركة الكاملة في المسؤولية التي تضطلع بها جميع القوى السياسية الفاعلة من أجل مستقبل الشعب الأنغولي هي التي تخلق التضامن الوطني الذي لا غنى عنه لتحقيق الرفاه للجميع وبناء الأمة الأنغولية الموحدة. ليس هناك بديل عن السلام الحقيقي بين الشجعان، السلام بين الأرواح والقلـــوب الـــذي لا بد منـــه للاضطلاع بالعمل الضخم - ألا وهو بناء الوطن.

إن من واجب المجتمع الدولي أن يسهم وأن يرعى الوفاق الوطني في أنغولا، بتهيئة الظروف لحياة أفضل للشعب الأنغولي، الشعب البطولي الذي عانى كثيرا ويحق له أخيرا أن ينعم بالسلام الدائم.

هذا هو ما يجب أن نحافظ عليه، وما يجب أن نقنع به المترددين الذين لديهم شكوك قد يكون لها ما يبررها، وأن نعمل على تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة. ويجب أن يشارك الأنغوليون، سواء منهم من ينتمون إلى الحزب الذي في السلطة أو إلى يونيتا، كل الأنغوليين، في هذا التفوق على النفس، وفي هذه الانتفاضة الوطنية التي تنتظرهم. لقد كان الطريق طويلا جدا وكانت الصعوبات هائلة، ولكن فجر الأمل قريب ويكاد ينبلج. لنتعلم كيف نكون صامدين من غير أن نكون مذهبيين، لنتعلم كيف نسمو على الإحباط ونتحلى بالصبر والمثابرة. لا مجال بيننا بعد الآن لتأخيرات لا مبرر لها، ولا لخلافات مدمرة، ولنحفز الأنغوليين على بناء الثقة بينهم والعمل معا في ديمقراطية تعددية تحترم حقوق الجميع وحقوق كل فرد، وبناء وطنهم وتنمية بلدهم. ولنأخذ على عاتقنا بث ثقافة السلام والوحدة والمصالحة الوطنية في هذا البلد العزيز علينا والذي يرتبط مصيره بمصير جميع الأفريقيين.

وهذه هي النوايا الثابتة لدى بلدي، غينيا - بيساو، الذي سيصوت اليوم وفده مؤيدا مشروع القرار قيد النظر، وبأمل متجدد بأن يوفر لنا التقرير المقبل للأمين العام كل سبب للاحتفال بانتصار الشعب الأنغولي على نفسه وتعزيز المساهمة الكبيرة جدا التي يقدمها المجتمع الدولي لإرساء دعائم السلام في أنغولا ومن ثم في بقية القارة الأفريقية.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن انضم الى جميع الذين رحبوا بممثل حكومة أنغولا، الجنرال كارنيرو، نائب الوزير بلا وزارة.

إن بلدي يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار الذي ينظر فيه مجلس الأمن بشأن الحالة في أنغولا استنادا الى "اتفاقات السلام الخاصة بأنغولا" وبروتوكول لوساكا والقرارات السابقة التي اتخذها مجلس الأمن. ومشروع القرار هذا معقول ومتوازن يجسد ما أعربت عنه الوفود من انتقاد وقلق في الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية المتعلقة بالحاجة الملحة الى أن تحل حكومة أنغولا وبخاصة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) جميع المشاكل العسكرية المتبقية وغيرها من المشاكل والقيام دون مزيد من التأخير بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية.

وفي هذا الصدد تعرب كوستاريكا عن أسفها العميق إزاء التأخيرات التي عرقلت وأبطأت تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية. ونود أيضا أن نناشد الذين يحتلون أعلى المناصب القيادية في يونيتا العمل على تمكين الوزراء والنواب وكبار القادة العسكريين والمدنيين الذين يشغلون مواقع المسؤولية من الوصول الى لواندا بفعالية ودون مزيد من التأخير وفقا للعملية المتفق عليها مع حكومة أنغولا. ونعتقد أن هذه مسألة في غاية الأهمية. وهذه رغبة المجتمع الدولي، وهي الرسالة الصريحة الواضحة لمشروع القرار الذي يوشك مجلس الأمن على اعتماده.

واستنادا الى عمل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية تلك سيمضي شعب أنغولا على الدرب المفضي الى الديمقراطية الناضجة والمسؤولة. وسيتم نبذ الحرب وكذلك يجب على كل من الطرفين ألا يحاول فرض إرادته بقصد السيطرة على الطرف الآخر. ومن الملح الآن هو إيجاد ثقافة ديمقراطية تتمثل في السلام والمصالحة الوطنية ليتسنى قريبا للشعب الأنغولي، عن طريق إجراء انتخابات حرة ودون ضغوط التعبير بحرية عن آرائه وتقرير مستقبله. ولشعب أنغولا وحده تولي تلك المسؤولية العليا، مسؤولية التصويت واتخاذ القرار.

لذلك ينتظر من حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية قطع التزام ينطوي على الاضطلاع بمسؤوليات تاريخية هائلة. ويجب أن تسن قوانين أساسية وأن توجد الظروف السياسية اللازمة والهيكل الأساسي لتمكين شعب أنغولا من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية عن طريق الانتخابات الحرة. هذه هي روح "اتفاقات السلام"؛ إنها روح بروتوكول لوساكا. وهذه أيضا رغبة المجتمع الدولي والرسالة المتضمنة في مشروع قرار مجلس الأمن هذا. ونشاطر هذه المشاعر تماما، ولهذا السبب سنصوت مؤيدين لمشروع القرار هذا بشأن أنغولا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧.

وأخيرا أود أن أعرب بالنيابة عن وفدي عن تقدير بلدي للبلدان المراقبة الثلاثة - الولايات المتحدة والبرتغال والاتحاد الروسي - على مساهمتها القيمة في عملية السلام في أنغولا. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسيد بيي، الممثل الخاص للأمين العام، الذي ما برح النصير الأكبر في السعي الى إحلال السلام في أنغولا.

السيد رتشاردسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بأن أقول إن هذه هي فرصتي الأولى - وبالتالي شرف عظيم لي - للإدلاء بتعليل للتصويت باسم الولايات المتحدة في المجلس. ومرة أخرى أشكر الزملاء الآخرين في المجلس على ترحيبهم بي ترحيبا حارا جدا.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن الحالة في أنغولا ونعرب له عن تقديرنا على الجهود التي يبذلها ممثله الخاص. ونرحب أيضا بالجنرال وبوفده هنا عصر اليوم. ونود أن نضيف شكرنا للمساهمات التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وإنا إذ ننظر اليوم في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا علينا أن نواجه حقيقة أن الجدول الزمني المتفق عليه والأعمال التي وعدت بالقيام بها الأطراف في أنغولا للمضي قدما بعملية السلام لم تحقق. ولم يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وقد تأخرت المهمة الصعبة المتمثلة في بسط سيطرة الحكومة المركزية على جميع أرجاء البلد. وبالإضافة الى ذلك فإن المعسكرات التي أقيمت كتدبير مؤقت لتسريح القوات التابعة ليونيتا لا تزال ممتلئة على الرغم من أنه من المقرر انسحاب قوات بعثة الأمم المتحدة الثالثة التي تتولى مهمة حماية هذه المعسكرات.

وتعرب حكومتي عن استيائها من هذه التأخيرات في تنفيذ عملية السلام. وبسبب هذه التأخيرات فإن مشروع قرار مجلس الأمن انسجاما مع توصيات الأمين العام ينص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمدة شهر واحد فقط. وخلال تلك الفترة يواصل الأفراد المتبقون من البعثة الثالثة القيام بمهامهم بينما يستمر الانسحاب، وسيستعرض مجلس الأمن اشتراكه في عملية السلام في أنغولا. وأن السبيل الذي سنسلكه في المستقبل سيقرره التقدم الذي تحققه الأطراف في أنغولا في التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا.

إن الرسالة الموجهة الى الأطراف، ولا سيما يونيتا، واضحة. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الدور الأساسي ليونيتا الذي أدى الى عدم تنفيذ الجدول الزمني الذي حددته اللجنة المشتركة لتشكيل الحكومة الوطنية. إن مشروع القرار ينوه باستعداد المجلس للنظر في فرض تدابير إضافية إذا لم يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية بحلول ٢٠ آذار/مارس. ونحن على استعداد لتعليق اتخاذ هذا الإجراء لفترة أخرى قصيرة فقط. فقد ضيع الكثير من الوقت. ولا يزال الكثير من أبناء أنغولا يعانون. ولا بد أن تحل منافع السلام محل آمال شعب أنغولا التي تأخر تحقيقها باستمرار. إن كل ما يصبو إليه أبناء الشعب الأنغولي هو إنهاء القتل والتدمير وإعطاء فرصة لإعادة بناء حياته الممزقة.

ونود أيضا أن نحذر الأطراف من مغبة أي انخراط في الصراع في زائير. ونؤكد من جديد البيان الرئاسي الصادر في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ الذي:

"يدعو جميع الدول في المنطقة الى الامتناع، وفقا لالتزاماتها في إطار ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، عن إتيان أي عمل، بما في ذلك اختراق الحدود، من شأنه أن يهدد سيادة أي دولة أو سلامتها الإقليمية، أو أن يفاقم الحالة في المنطقة، بما في ذلك تعريض اللاجئين والأشخاص المشردين للخطر. (S/PRST/1997/5، ص ١)

ولا تزال الولايات المتحدة صديقا قويا لأنغولا ونعتز بالدور الذي نقوم به في إطار الدول المراقبة الثلاث. ونود أن نشيد بصديقنا العزيز سفير البرتغال على جهوده الناجحة وسفير روسيا على اشتراكه في هذا الجهد.

وسنظل جميعا ملتزمين بالمستقبل السلمي والمزدهر لأنغولا. وقد قدمت الولايات المتحدة ١٠٤,٧ مليون دولار على شكل مساعدة إنسانية وإنمائية لأنغولا في السنة المالية ١٩٩٦ ومن المتوقع أن تقدم ٩٢ مليون دولار تقريبا في السنة المالية الحالية.

وقد شاهدت على الطبيعة، كما شاهد كثيرون هنا، ما تسبب به هذا الصراع من تدمير فظيع ومعاناة كبيرة لشعب أنغولا. فقد زرت هذا البلد ثلاث مرات. وإن كل ما ينشده أبناء أنغولا هو منحهم فرصة للسلام والمصالحة والتعمير، واعتقد أننا جميعا نرى أنهم يستحقون تلك الفرصة. وبالتالي، نحث الأطراف على تفهم الرسالة التي يحتويها مشروع القرار هذا. إن المجتمع الدولي قد أدى دوره بالفعل في مساعدة حكومة أنغولا ويونيتا على الوفاء بالتزاماتهما بالسلام. والآن، ننتظر أن تفيا بوعودهما. ويجب أن تفعلا ذلك إذا ما أريد لهذا التأييد الدولي أن يستمر. فقد آن الأوان لتفريغ معسكرات حكومة الوحدة السابقة والبدء بمهمة بناء السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لكينيا.

ترحب كينيا بتقرير الأمين العام الذي يتناول بصورة شاملة المسائل الرئيسية المتعلقة بالحالة في أنغولا. ونحن ممتنون للأمين العام وممثله الخاص، الأستاذ اليون بلوندين بيي، على الجهود التي يبذلانها في ذلك البلد. ويقدر وفد بلدي أيضا الدور الذي تضطلع به الدول الثلاث في أنغولا.

إن كينيا ما فتئت تؤيد وجوب وجود نوع من المتابعة للأمم المتحدة في ذلك البلد لدى انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إذا سار كل شيء وفقا للخطة المرسومة. وتجدر الملاحظة إذن أن الأمين العام يرى في تقريره ضرورة لهذا الوجود، وتقدم بتوصيات ملموسة لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في شكل بعثة للمراقبة تتقرر مكوناتها الضرورية المختلفة وفقا لما تقتضيه الحالة.

ويلاحظ وفد بلدي بأسف أنه على الرغم من الفرص العديدة المتاحة للطرفين لكفالة التنفيذ الناجح لاتفاق السلام، فإنهما قصرا في الوفاء بالتزاماتهما مثلما هو متوقع. ونتيجة لذلك، انعدم إحراز التقدم على نحو خطير، وأجل مؤخرا مرتين تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية المقترح. ونحن نشعر بالقلق إزاء الفرصة المفوّتة.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا الأهمية التي يعلقها على التنفيذ الكامل من جانب حكومة أنغولا ويونيتا لاتفاقات السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشعر بخيبة الأمل إزاء التأجيل المستمر لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية. وتعتقد كينيا بأن تشكيل حكومة الوحدة من شأنه أن يأتي تتويجا للجهود المبذولة حاليا بحثا عن السلام، ومن شأنه أن يسجل البداية لتعزيز ذلك السلام.

ونحن نطلب إلى يونيتا أن تتعاون مع حكومة أنغولا في المهام المتبقية المفضية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ومصالحة وطنية. ونطلب إلى يونيتا أيضا أن تتعاون مع حكومة أنغولا في تنفيذ المراحل المتبقية لعملية السلام، بما في ذلك الجوانب العسكرية.

لقد درس وفد بلدي على نحو مستفيض تقرير الأمين العام وتوصياته، وخلص إلى أنها مناسبة في الظروف الراهنة. لذلك نؤيد مشروع القرار. ويحدونا الأمل في أن تسبب الرسالة التي سنرسلها باعتماده بعض التحرك نحو إحراز تقدم في عملية السلام.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/162.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ١٠٩٨ (١٩٩٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أرحب بالسيد كارنيرو، نائب وزير بلا وزارة لأنغولا، وأيضا بالممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي، الذي أريد كذلك أن أشيد بموهبته وتفانيه طوال هذه السنوات الشاقة.

لقد طلب المجلس قبل عامين باتخاذه القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) في شباط/فبراير ١٩٩٥ أن تنهي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا عملها في شباط/فبراير ١٩٩٧، أي في وقت كان يتعيَّن فيه تحقيق أهداف بروتوكول لوساكا. ونلاحظ مع الأسف أن هذا الأمر لم يحدث. فيونيتا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن جوانب التأخير العديدة التي تحملنا اليوم مرة أخرى على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

لقد أنجز بالتأكيد قدر كبير في الأشهر الـ ١٢ الماضية. وأصبح السلام في أنغولا في متناول اليد الآن. ومع ذلك، يجب على يونيتا أن تبذل الجهود النهائية الضرورية للامتثال للالتزامات التي تعهدت بها بتوقيعها على بروتوكول لوساكا. وهذا طبعا يتعلق بالجانب العسكري للاتفاق، الذي لم يتم تنفيذه بالكامل، ولكن أيضا - وقبل كل شيء - بتشكيل حكومة وحدة وطنية ومصالحة وطنية كان ينبغي تشكيلها هذا الشهر.

إن تشكيل هذه الحكومة هو في الواقع مرحلة حاسمة للشعب الأنغولي. وهو يشكل تتويجا حقيقيا لعملية السلام. ويجب تشكيل هذه الحكومة بسرعة الآن. ومن الضروري أيضا على الاطلاق أن يبدي المحاربون السابقون تنسيقا وثيقا يمكّن حكومة أنغولا المقبلة من بسط سلطتها على كامل أراضيها. وأخيرا، يحدونا الأمل في أن ينفذ فورا وبدعم متواصل من المجتمع الدولي تسريح الجنود الذين لم يدمجوا بعد في القوات المسلحة الأنغولية.

إن القرار ١٠٩٨ (١٩٩٧) ينص على أنه يمكن للمجلس أن ينظر في فرض تدابير جديدة على يونيتا عملا بالفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، إذا لم تشكَّل الحكومة ضمن الإطار الزمني المطلوب. ويحدونا أمل شديد في ألا يتعين علينا أن نذهب إلى ذلك الحد. والواقع أنه لو واجهنا صعوبات جديدة في وقت نقترب فيه جدا من تحقيق أهدافنا الآن لكان ذلك مخيِّبا للآمال.

إن الشعب الأنغولي يتطلع على نحو مشروع إلى إحلال السلام والأمن. ففي السنوات الـ ١٠ الماضية، شهد الجنوب الأفريقي قدرا كبيرا من التنمية؛ والأنغوليون يستحقون - بعد جميع المحن التي مروا بها - أن يستفيدوا من هذه التغيرات التي ستسمح لهم بالتمتع بالديمقراطية والتنمية المستدامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مازال هناك عدد من المتكلمين مدرجة أسماؤهم في قائمتي. ومع ذلك، نظرا لتأخر الوقت، أقترح الآن، بموافقة المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي الممثل الدائم لملاوي. أدعوه لكي يشغل مقعدا إلى طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد روباديري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتوجه إليكم، سيدي، بأخلص تهانينا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونتوجه بتهنئة مماثلة إلى سلفكم، ممثل اليابان الدائم، الذي تولى رئاسة المجلس أثناء شهر كانون الثاني/يناير.

لقد قرأ وفد ملاوي باهتمام شديد تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة)، الوارد في الوثيقة S/1997/115 المؤرخة ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧. كما رصدنا التطورات في ذلك البلد، الذي استمرت معاناته فترة طويلة، والذي لا يمكن الاستمرار في تجاهل توق شعبه إلى السلام والسكينة.

وإننا لنشعر اليوم بخيبة أمل كبيرة، لأننا عشية اليوم الذي كان يفترض أن نحتفل فيه باستكمال ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة، نجد أننا، وياحسرتاه، لا مزاج لدينا، لإطلاق زغاريد الفرح. ونشعر بالقلق الشديد لأن يونيتا رأت مرة أخرى أن من المناسب تأخير تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وذلك خلافا لنص وروح بروتوكول لوساكا، وفي وجه موجة عارمة من الرأي العام العالمي. فمن أعماق دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومن بقية أرجاء أفريقيا، ومن المجتمع الدولي برمته، تنطلق الصلوات من أجل تحقيق السلام في هذه الأرض الأفريقية العزيزة التي اطعمت المكتشفين الأجانب وكانت لهم محطة في طريق رحلاتهم إلى الشرق الأقصى.

ونشعر بالقلق لأن هناك جوانب أخرى سياسية وعسكرية متبقية من العملية بكاملها، سيكون من شأن تأخيرها أكثر، أن يلحق نكسة كبيرة بعملية السلام. والمسائل المتعلقة باختيار جنود اليونيتا ودمجهم في القوات المسلحة، بالإضافة إلى التسريح العام، لا بد من معالجتها بحزم أقوى.

ومرة أخرى، نتوجه بنداء إلى جميع الأطراف المعنية، وبخاصة يونيتا، كي تبذل جهودا إضافية لاتخاذ الإجراءات الضرورية التي تترجم إلى نتائج عملية مجدية تطلعات الشعب الشعب الأنغولي، وتطلعاتنا جميعا هنا، وفي كل مكان - تطلعات كل من يؤمنون بأن السلام وعملية التعمير والتنمية في أنغولا لا يمكن تأخيرهما أكثر مما تأخرا. والرؤية الأفريقية، أثناء فترة تولي أفريقيا لقيادة الأمم المتحدة صوب القرن الحادي والعشرين، تعتز بالعمل على حسم هذا الصراع الدموي في أنغولا.

وسيواصل المجتمع الدولي، كما كان شأنه في الماضي، الاضطلاع بدور حاسم في خروج التطورات في أنغولا بنتائج ناجحة. وإننا نرحب بالتحليل المفيد وبالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. غير أن المجتمع الدولي، لا يمكنه بضمير مرتاح، أن يتخلى عن أنغولا الآن. ومازالت تنتظرنا تحديات عديدة. ونشعر بالارتياح التام لأن مجلس الأمن على استعداد اليوم لمواجهة هذا التحدي، وإننا نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة، كما وافق عليها المجلس بعد ظهر هذا اليوم.

ونؤيد أيضا تنشيط العمل بالأحكام ذات الصلة من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، إذا واصلت يونيتا عنادها. ولذلك نشعر بالارتياح لأن القرار المعروض على مجلس الأمن قد اعتمد بإجماع جميع الدول الأعضاء.

وفي الختام أود أن أشيد، كما فعلنا قبل ذلك، بالجهود التي لا تكل التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص السيد اليون بلوندين بيي، وجميع الموظفين والعاملين في المجال الإنساني لبعثة التحقق الثالثة، الذين أثبتوا بوضوح تام بعملهم في ظل ظروف شاقة أن العمل من أجل السلام قضية مقدسة. ونشيد بصورة خاصة بالذين قضوا نحبهم تحقيقا لهذا الهدف النبيل. وعلينا من أجلهم ومن أجلنا جميعا أن نوجه الى قيادة الاتحاد الوطني رسالة شديدة مؤداها أنه يجب أن تتمخض العملية عن أنغولا حية وليس عن كتلة من المواطنين المشوهين من الأطفال الأيتام والنساء والمسنين.

وندعو الله أن يكون اجتماع المجلس بشأن هذه المسألة في المرة المقبلة من أجل القيام بواجب إعادة بناء حياة الأفراد وتعمير الأمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ملاوي على كلماته الرقيقة الموجهة الي.

المتكلم التالي ممثل موزامبيق. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي الى من سبقوني بالحديث، وتوجيه التهنئة اليكم سيدي لقيادتكم البارزة لهذا المجلس في شهر شباط/فبراير. ويسعدني بصورة خاصة قيامكم برئاسة مداولاتنا بشأن بند هام من بنود جدول الأعمال، معروض على هذه الهيئة اليوم. ويتقدم وفدي أيضا بخالص التهنئة لسلفكم، السفير هيساشي اوادا، الممثل الدائم لليابان، للإسلوب اللامع الذي أدار به أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان وفدي للأمين العام على التقرير الشامل المعروض علينا اليوم، وما يبذله من جهود سعيا وراء تحقيق سلام حقيقي ومصالحة حقيقية في أنغولا.

عندما خاطبنا مجلس الأمن في المرة الأخيرة، أعربنا عن قلقنا إزاء بطء خطى تنفيذ "اتفاقات السلام" بالنسبة لأنغولا والقرارات ذات الصلة لهذه الهيئة. ومع تقديرنا للتطورات المشجعة المعروضة في تقرير الأمين العام، لا يسعنا إلا أن نسجل رغبتنا في أن نشاهد ترجمة الالتزام الأكبر الى إجراءات ملموسة، لا سيما من جانب يونيتا.

ومن الرسائل التي وردت إلينا قبل إجراء المناقشات الأخيرة في هذا المجلس، كان لدينا ما يؤدي الى الاعتقاد أننا، بحلول الوقت الحالي، سنحتفل بإنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وبتحقيق حرية حركة الأفراد والسلع في جميع أنحاء أنغولا.

وعندما نجتمع اليوم، نرى أنه لم يتم بعد تنفيذ الجوانب المتبقية والحاسمة لبروتوكول لوساكا، لا سيما ادماج قوات يونيتا بالقوات المسلحة الأنغولية والتسريح وبسط إدارة الدولة على جميع أنحاء أنغولا. ونواجه باستمرار عناصر جديدة تقحم لإرجاء أو تأخير الإجراءات المتفق عليها بالفعل. وهذا لا ينبغي السماح باستمراره. ونؤيد الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام ومؤداها أن المحاولات الرامية الى ربط تقدم عملية السلام بأي روابط أو شروط لن يحظى بتأييد المجتمع الدولي ويجب التخلي عنها فورا.

ومن أجل أن تحرز عملية السلام في أنغولا تقدما ملموسا ومستصوبا، يجب أن تتخذ يونيتا تدابير عاجلة وحاسمة في سبيل تنفيذ جميع جوانب بروتوكول لوساكا، ويجب أن تكفل قيادة يونيتا عودة نوابها في الجمعية الوطنية وكذلك الأفراد الذين سيشاركون في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية الى لواندا.

إننا نؤمن بأن الحكومة الأنغولية أبدت تقيدها بالالتزامات وبذلت الجهود للوفاء بواجباتها وأظهرت الإرادة السياسية اللازمة لترضية يونيتا وقيادتها من أجل تحقيق سلام دائم ومصالحة دائمة في أنغولا.

إن المجتمع الدولي، اضطلع تحت رعاية الأمم المتحدة بدور بناء في مساعدة شعب أنغولا على إعادة السلام في أراضيه والتصالح.

وتشير تقارير الأمين العام الى أن أنغولا ما زالت تواجه تحديات اقتصادية حادة وأن الحكومة وشركاءها المتعاونين يبذلون الجهود للتصدي للحالة والشروع في برنامج التعمير. ولن تفلح هذه الجهود ما لم يدعمها تقدم مطرد في عملية السلام، مما يبني الثقة في الاقتصاد.

إن تحديات إعادة إدماج الجنود المسرحين وإزالة الألغام يمكن معالجتها بصورة أفضل في ظروف الاستقرار، مع توفير الحكومة العناية التي تتطلبها هذه البرامج. وما زال دعم المجتمع الدولي في هذا المجال يتسم بأهمية فائقة. فبناء السلام بعد انتهاء الصراع شرط مسبق لا غنى عنه من أجل السلام الدائم والاستقرار الدائم. وتمر موزامبيق بعملية مماثلة. إنها مهمة شاقة ومن المؤكد أن تعود بالفائدة.

ونود أيضا أن نسجل تأييدنا لما اقترحه الأمين العام من انسحاب تدريجي لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا والترتيبات الخاصة بالفقرة الانتقالية. ونؤيد، بالمثل تمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة.

ختاما، يود وفدي أن يؤكد من جديد استمرار دعمه غير المشروط لشعب وحكومة أنغولا وتضامنه معهم في سعيهم نحو السلام، كما يود أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب من جديد عن امتنانه لأعضاء مجلس الأمن على التزامهم الفعلي بإعادة السلام والوئام والمصالحة الوطنية في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على كلماته الرقيقة الموجهة الي.

المتكلم التالي ممثل الرأس الأخضر وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أهنئكم سيادة الرئيس على أسلوبكم البالغ الكفاءة في إدارة أعمال مجلس الأمن في شهر شباط/ فبراير. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، السفير اوادا، ممثل اليابان، على نجاح عمله خلال الشهر الماضي.

وإنني ممتن للفرصة المتاحة لوفد بلدي للتكلم أمام المجلس في هذه الجلسة الرسمية بشأن مسألة أنغولا، وهي موضوع هام للغاية بالنسبة لنا.

ولو ألقينا نظرة الى الماضي لرأينا مقدار التقدم الذي أحرزته الحكومة ويونيتا في سعيهما من أجل تحقيق المصالحة الوطنية السلمية. وقد كان هذا الطريق طويلا ومضنيا للغاية. ولم يتحقق بروتوكول لوساكا إلا بعد العديد من الفرص التي ضاعت. وبالتالي، أصبح انعدام الثقة قيدا كبيرا متعدد الجوانب أدى الى شكوك ونكسات عديدة.

وطوال هذه العملية برمتها، حصل الصراع الأنغولي على اهتمام بالغ من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وبخاصة من بعض دوله الأعضاء، الأمر الذي وفر دعما دائما ومتزايدا وفعالا لقضية السلم في هذا البلد.

وقد وصلنا الآن الى مرحلة لا يمكن أن توصف إلا بأنها نقطة تحول حاسمة، وهي مرحلة لا بد أن يصبح فيها الاثنان واحدا: حكومة واحدة، وجيشا واحدا، وشرطة واحدة، وأخيرا، بلدا واحدا.

وقد انسحبت أولى الوحدات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا؛ وسيجري المزيد من الانسحاب في المستقبل القريب، عملا بالجداول الزمنية المتفق عليها، كما أن وقف إطلاق النار ما زال يلقى احتراما واسع النطاق.

وهذه جوانب ايجابية في مجال الأنشطة العسكرية. إلا أنها لا يمكن أن تخفي البطء والتقصير في مجالات الأنشطة الأخرى، مثل المجال الأساسي لاختيار جنود وضباط يونيتا لإدماجهم بالقوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية. غير أن التعمير وإزالة الألغام من الطرق يبدو أنهما يسيران على وجه حسن، إذ يجري تنفيذهما باعتبارهما جزءا من إطار عمل مؤسسي مرسوم. وستترك هذه الأنشطة أثرا ايجابيا عاجلا على حياة الشعب وتعيد اليه الطمأنينة.

وبالمثل، نلحظ تحسنا في مجالات هامة معينة من إدارة الاقتصاد، مثل انخفاض التضخم واستقرار أسعار الصرف، وكذلك بعض التدابير التي اتخذت بالنسبة للأسعار وأنشطة الميزانية. ونحن نهنئ الحكومة على هذه المنجزات ونعرب عن أملنا في ترسيخ هذا النجاح الأولي لكي يصبح جزءا من عملية أعرض لعكس الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا.

وتتركز جميع الأنظار الآن على إكمال إنشاء البرلمان الأنغولي واقامة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. وهذا ما يجب أن يكون. فهاتان المسألتان حجر الزاوية في اتفاقات لوساكا. وتمثلان، الى حد ما، الاختبار النهائي للثقة - النقطة التي لا رجعة فيها.

والتأجيلان المتتاليان للمواعيد المتفق عليها بالنسبة لهذه الأحداث يبرران الإحساس الغالب بالقلق والإلحاح. ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ شباط/فبراير بهذا الشأن.

والواقع أنه بتوقف تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، يكون من غير المعقول أن نتوقع إمكان تنفيذ الاتفاقات المكملة القادمة، أو غيرها من الاتفاقات التي قد يبرمها الطرفان في المستقبل القريب من أجل الاستمرار في توطيد هذا المسعى المشترك.

وعلى العكس من ذلك تماما، فلا بد من بلورة العزم السياسي لتتبع المسار الذي رسمت معالمه، مما يقود الى التشييد على أساس الرصيد الناتج من حسن النية والتفاهم. ونحن على ثقة من حدوث كل ذلك. ومن أن المسرح السياسي الأنغولي سيشهد عملا حاسما عما قريب.

وفي التقرير الذي ذكرته قبلا، يتقدم الأمين العام، في معرض توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة طوال عام ١٩٩٧ باقتراح أكثر عجالة بتمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة لشهر واحد، مشيرا بذلك الى أن المتابعة عن كثب للالتزامات التي يوقف تنفيذها تعتبر سياسة حكيمة.

والتقرير التالي للأمين العام، الذي سيصدر قبل انتهاء الفترة قيد النظر، سيحيط المجلس علما بالتشكيل المتوقع للحكومة. وسيتداول المجلس على هذا الأساس. ونأمل أن ترد في هذا التقرير تطورات ايجابية، مما يعفي المجلس من الحاجة الى فرض تدابير تتضمن تلك الواردة في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ومع ذلك، فالمجلس مستعد للاضطلاع بذلك إذا دعت الحاجة، كما ورد في القرار ١٠٩٨ (١٩٩٧)، الذي اعتمده للتو.

وفي المرحلة القادمة لبعثة الأمم المتحدة في أنغولا سوف يجري فضلا عن دعم المصالحة الوطنية، التأكيد بوجه خاص على المسائل الإنسانية، في ضوء الطريقة التي ينظر بها في تلك المسائل في هذا السياق. فمسائل الغوث وإعادة التأهيل والإيواء وتسريح القوات ستكون مشمولة.

وستقوم الحاجة الى موارد ضخمة، والأرقام غنية عن البيان. فهناك ما يقرب من نصف مليون من المحاربين السابقين وأسرهم، ومليون مشرد، وعشرات الآلاف من اللاجئين.

ومن اللازم، إذا كان لنا أن نتفادى أسوأ الظروف سواء على الصعيد الإنساني أو الأمني، أن يجري بذل الجهود الدولية الرامية الى تمويل الأنشطة المقررة. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن الاستجابة للنداء الشامل الذي يجري إعداده فيما بين الوكالات يجب أن تكون بقدر هذا التحدي.

وختاما، نشكر الأمين العام على جهوده الحثيثة والمنتظمة. كما يتضح من تقريره المؤرخ ٧ شباط/فبراير، الذي يبين بجلاء التغيرات التي يجب أن تحدث في وجود الأمم المتحدة في الميدان في أنغولا خلال المرحلة القادمة، وهي مرحلة المراقبة. وسيصب هذا الوجود جل اهتمامه على تشجيع المصالحة الوطنية وتوطيد السلام الوليد.

وننضم الى حكومة أنغولا في الإعراب مرة أخرى عن شكرنا للجهود الدؤوبة للممثل الخاص للأمين العام. ونشكر أيضا الدول المراقبة الثلاث والدول الأعضاء الأخرى التي تسهم في قضية السلام في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الرأس الأخضر على الكلمات الرقيقة الموجهة الي.

المتكلم التالي ممثل ناميبيا. أدعو الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. فعلى ضوء خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية، لا يساورنا الشك في أنكم ستوفرون للمجلس قيادة حكيمة. وفي نفس الوقت، نود أن نعرب عن خالص تهانينا لسلفكم، السفير أوادا، ممثل اليابان، على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أنغولا، الوارد في الوثيقة S/1997/115 المؤرخة ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، وعلى جهوده لدعم قضية السلم في ذلك البلد. ونود أن نعرب عن نفس المشاعر لممثله الخاص السيد أليون بلونديين بيي، الذي يقوم بجهد مثالي من أجل إحلال السلام في أنغولا.

واسمحوا لي أن أعرب عن امتنان حكومتي أيضا للدول الثلاث المراقبة، وهي البرتغال وروسيا والولايات المتحدة - في مسعاها من أجل السلم في أنغولا، وأن نعرب عن تقديرنا لجميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، ولوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لجهودها التي لا تعرف الكلل في أداء الولايات المنوطة بها بكل تصميم في ظروف صعبة، وأن أنقل إليهم جميعا تأييد حكومتي الكامل.

في يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ألقيت بيانا أمام هذا المجلس أعربت فيه، ضمن أمور أخرى، عن قلق حكومتي البالغ إزاء عدة أمور منها: مغادرة قوات "يونيتا" مناطق الإيواء، والتأخير في تنفيذ جميع المسائل السياسية والعسكرية المعلقة، وخاصة الاتفاق المتعلق بمركز قائد "يونيتا"، وإقامة حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، وبسط سلطان الدولة على جميع مناطق البلد، وتسريح قوات "يونيتا" ودمجها في القوات المسلحة الأنغولية. ومع أن عملية السلام شهدت تطورات مشجعة في الشهور الأخيرة فإن هذه المشاكل لم تحل، أساسا بسبب عدم تعاون "يونيتا".

إن مماطلة "يونيتا" تثير شكوكا خطيرة في أذهاننا فيما إذا كانت ملتزمة فعلا بتنفيذ بروتوكول لوساكا نصا وروحا. وفي هذا الصدد ندعو الطرفين، وخاصة "يونيتا"، أن يضعا في اعتبارهما أولا وقبل كل شيء مصالح شعب أنغولا الذي لم يذق طعم السلام طوال حياته. يجب توجيه رسالة واضحة جدا إلى "يونيتا" تذكرها بأن شعب أنغولا بحاجة إلى السلام، وأن أنغولا بحاجة إلى التنمية. هذه هي المسؤولية العظمى لجميع القادة في أنغولا. لذلك عليهم أن يلتقوا معا ويؤلفوا حكومة وحدة وطنية ومصالحة وطنية بدون إبطاء. وإذا لم يفعلوا ذلك فعلى المجلس أن يتخذ ما يلزم من الإجراءات، بما فيها فرض جزاءات على "يونيتا"، وفقا لقراراته بشأن أنغولا.

وفي الختام، يشعر وفدي بالامتنان لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٠٩٨ (١٩٩٧) صباح اليوم، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. ونحن نوافق موافقة تامة على توصية الأمين العام بأن يظل وجود الأمم المتحدة باقيا في أنغولا حتى نهاية عام ١٩٩٧ ضمانا لتعزيز المكاسب التي تم تحقيقها حتى الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الرقيقة.

المتحدث التالي في القائمة هو ممثل ليسوتو، وأدعوه إلى شغل مقعد حول طاولة المجلس وإلقاء كلمته.

السيد منغوالا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رياسة مجلس الأمن عن شهر شباط/فبراير، ونحن على ثقة من أن المجلس سينتفع بحكمتكم وخبرتكم. وأود أيضا أن أعرب عن أحر التهاني لسلفكم السفير هيساشي أوادا، ممثل اليابان، على العمل الممتاز الذي قام به في الشهر الماضي. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره الملهم عن الحالة في أنغولا، وإلى ممثله الخاص، الميتر أليون بلونديـن بيي، على جهوده الدؤوبة والتزامه الثابت بالبحث عن السلام في أنغولا. ويستحق الثناء أيضا ممثلو الدول الثلاث المراقبة لعملية السلام والبلدان المساهمة بقوات في عمليات أنغولا.

حين استعرض مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كنا على علم كامل ببطء تنفيذ بروتوكول لوساكا الذي نتج عنه استمرار تأخر عملية السلام عن المواعيد المقررة. ومع ذلك فقد انتعش الأمل من جديد في نفوسنا بسبب بعض الخطوات التي اتخذت - وإن كانت محدودة - من قبل حكومة أنغولا و "يونيتا" نحو تنفيذ بروتوكول لوساكا. وكان من دواعي سرورنا بشكل خاص أن عملية إيواء القوات تتم بشكل سلس نسبيا. وبعد دراسة دقيقة لتقرير الأمين العام، وحرصا على ضرورة الإبقاء على زخم السلام حيا، قمنا بتذكير الموقعين على بروتوكول لوساكا بالتزاماتهم نحو الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي، وأيدنا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بناء على توقع أكيد بتحقيق مزيد من التقدم في غضون فترة معقولة لإعطاء زخم جديد لعملية السلام.

ولم يتسن حتى الآن إقامة حكومة وحدة وطنية ومصالحة وطنية، وهي الخطوة الحاسمة القادمة لتحرير أنغولا من الانقسامات العميقة التي ابتلي بها هذا البلد طوال ثلاثة عقود. وكنا ولا زلنا نشجع جميع الأطراف على العمل معا بحسن نية من أجل إكمال المهام المتبقية وإقامة حكومة وحدة وطنية ومصالحة وطنية بدون مزيد من الإبطاء.

وعلى الرغم من بعض بوارق الأمل التي لاحت في تنفيذ عدد من المهام التي عهد بها للطرفين، عادت عملية السلام في أنغولا إلى مواجهة مزيد من الصعوبات، وأصبحت بطيئة بشكل مؤلم ومثبطة للهمم. ومن المؤسف أننا إذ نجتمع هنا اليوم فإن عودة نواب "يونيتا" إلى لواندا لم تتم، ولم يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، ولم يتم الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا. وهذه التأخيرات تهدد بضياع المكاسب التي تحققت حتى الآن وبنسف عملية السلام الهشة.

لذلك فإن من دواعي خيبة الأمل أن نطلب من هذا المجلس مرة أخرى أن يكفل أن تلتزم "يونيتا" التزاما كاملا بما تعهدت به في أبكر وقت بدون وضع أي شروط أو الربط بأمور أخرى، حتى يعم السلام والاستقرار أنحاء أنغولا والجنوب الأفريقي بعد طول انتظار. نحن نؤمن بإعطاء الفرصة للسلام في أنغولا، ولهذا السبب نؤيد تمديد بعثة الأمم المتحدة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ على أساس استعراض الموقف في ٢٠ آذار/مارس. فإذا حدث مزيد من المماطلة، فسيكون المجلس في حل من أن ينظر في تطبيق بعض التدابير في إطار قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) تلزم "يونيتا" باحترام المواعيد التي حددها المجلس احتراما كاملا وعاجلا.

إن الانتهاء من إقامة ١٥ معسكرا للإيواء، وما تبعه من إيواء ٠٠٠ ٧٠ من قوات "يونيتا" لهو تطور إيجابي يلقى الترحيب ويعكس الإرادة السياسية للزعماء الأنغوليين. ويبلغنا الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/1997/115 المؤرخة ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ أن خطى تنفيذ المهام العسكرية والسياسية المتبقية ظل بطيئا جدا. ومن المؤسف أن أعدادا كبيرة من الجنود في معسكرات الإيواء يغادرون تلك المناطق، مما يشكل مصاعب ومزيدا من التأخير في إدماج قوات "يونيتا" في القوات المسلحة الأنغولية. وإننا لنتوجه بالنداء مرة أخرى إلى الطرفين لإبداء إرادة سياسية حقيقية وإكمال المهام العسكرية المتبقية حتى تعود عملية السلام إلى مجراها الصحيح من أجل الوفاء بالتزامات بروتوكول لوساكا وإنشاء جيش وطني.

إن تأييد المجتمع الدولي لعملية السلام في أنغولا لا يزال راسخا. ويجب أن تقابل هذا التأييد إرادة سياسية مماثلة تقاس بالأعمال المحددة المعقولة من جانب الأطراف. لذلك من الملح والحتمي أن يتخذ الطرفان كلاهما وبخاصة يونيتا خطوات حاسمة نحو تحقيق التزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا. وهذا يقتضي أن يبدي الطرفان المرونة والحنكة السياسية اللازمتين لإقامة حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية دون مزيد من التأخير.

إن الأزمة في أنغولا لها أثر سلبي على الأمن والاستقرار وعلى الاقتصادات في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولهذا السبب تطلب بلدان الجماعة من الطرفين التحلي بالمرونة اللازمة لإرساء حقبة جديدة من السلم والتعاون في الجنوب الأفريقي.

وأخيرا نكرر دعوتنا إلى مواصلة المجتمع الدولي لتوفير الدعم المادي لعملية السلام في هذه المرحلة الهامة جدا لتيسير إقامة حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ليسوتو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جيلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنضم جنوب أفريقيا إلى الذين أعربوا بالفعل عن التهانئ لكم على قيادتكم الماهرة لعمل المجلس خلال هذا الشهر. ونعرب أيضا عن تقديرنا للسفير أوادا، ممثل اليابان، على الطريقة المقتدرة جدا التي ترأس بها مداولات المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

لقد وضع الأمين العام أمام المجلس تقريرا شاملا عن الحالة الراهنة لعملية السلام في أنغولا، ونعرب له عن شكرنا على ذلك. كما يشيد وفدي بالجهود التي يبذلها حاليا الممثل الخاص للأمين العام لإشراك الطرفين في مشاورات مكثفة تهدف إلى الإسراع بعملية السلام.

ومما يبعث على أكبر درجة من خيبة الأمل أن تنصيب حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية لم يحدث في ٢٥ كانون الثاني/يناير كما تـُوخي في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في إطار الجدول الزمني المنقح الذي أعدته اللجنة المشتركة لأن يونيتا أوقفت إرسال نوابها وموظفيها المرشحين لحكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية ريثما تـُحسم مسألة المركز الخاص لقائدها السيد سافمبي.

وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار بصفة عامة لا يزال نافذ المفعول في جميع أنحاء أنغولا، فإن من دواعي القلق الشديد أنه لا تزال تقع أحداث متقطعة من العنف يتورط فيها الطرفان كلاهما، نظرا إلى أن هذه الأحداث يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الصراع. وبغية إيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل من المهم للطرفين أن يتقيدا تقيدا صارما بوقف إطلاق النار وأن يمتنعا عن الاحتفاظ بنقاط تفتيش غير قانونية. ونشعر أيضا أن تفكيك هياكل القيادة الأربعة المتبقية والتابعة ليونيتا، فضلا عن تزويد المعلومات عن قوة مفرزة الجنود والمعدات العسكرية التابعة لرئيس يونيتا، من القضايا الجديرة بالاهتمام العاجل. ومع ذلك يشعر وفدي بالامتنان حيال دمج تسعة جنرالات من يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية، وهي عملية بدأت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فضلا عن وصول نواب وبعض الوزراء من يونيتا إلى لواندا. غير أنه كان سيكون لدينا سبب لتفاؤل أكبر لو وصل كل نواب وموظفي يونيتا إلى لواندا بحلول ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧. ولكان هذا قد يسـَّر تنصيب حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية في وقت أبكر.

ونتفق مع الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام ومفادها أنه بغية استكمال تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا وترسيخ المكاسب التي حـُققت حتى الآن في إطار عملية السلام سيكون من اللازم وجود الأمم المتحدة في أنغولا بشكل مستمر، وإن كان مخفضا، حتى نهاية عام ١٩٩٧. وبما أن عملية السلام تدخل مرحلة جديدة سيكون من الجوهري حقا أن تبقي الأمم المتحدة على وجودها لضمان استكمال عملية السلام.

ونود أيضا أن نشيد بمجتمع المانحين الدولي على جهوده الدؤوبة في مساعدة شعب أنغولا في عملية إزالة

الألغام وإصلاح هياكله الأساسية التي دمرتها الحرب. كما يقتضي الأمر تقديم مساعدة أكثر وسخية لتشجيع السلام والاستقرار والإبقاء عليهما.

ونود أيضا أن نكرر ذكر مناشدتنا السابقة للرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي للاجتماع داخل أنغولا بوصف ذلك مسألة عاجلة. ونرى أن اجتماعا من هذا القبيل على جانب كبير جدا من الأهمية ومن شأنه أن يوفر فرصة طيبة لمعالجة قضية مركز السيد سافمبي والأمور المعلقة الأخرى. ولكن وفدي، شأنه في ذلك شأن الكثير من الوفود الأخرى، يرى أن أي محاولة تأتي أثناء معالجة هذه المسألة لإدخال أوجه ربط تؤثر على تنفيذ الاتفاقات ينبغي اعتبارها غير مقبولة. لذلك نحث المجلس على اتخاذ موقف ثابت لا مواربة فيه في هذا الصدد.

وحيث أن الحكومة الجديدة في أنغولا لن تشكل كما هو متوخى يؤيد وفدي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. ونحث حكومة أنغولا ويونيتا على الإسراع بإقامة حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، ونتفق اتفاقا كاملا مع الطلب المتضمن في القرار الذي اتُّخذ توا ومفاده أن الأمين العام سيقدم بحلول ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧ تقريرا عن حالة تشكيل الحكومة الجديدة.

لقد استرعى المجلس مرارا وتكرارا النظر إلى تقاعس يونيتا عن تنفيذ الجوانب العسكرية والسياسية المعلقة من بروتوكول لوساكا. لذلك يساورنا شعور قوي بأن الوقت قد حان ليعمل هذا المجلس بحزم وينظر في تنفيذ التدابير المناسبة ضد يونيتا إن لم تتقيد بالتزاماتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا، سيدي، أن أنقل إليكم تهانئ وفدي الأخوية الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ويسرني أيما سرور أن أرى ابنا فاضلا من أفريقيا يحظى بشرف إدارة دفة عمل مجلس الأمن في وقت نجد فيه المجلس منهمكا، أكثر من أي وقت مضى، بمسائل على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقارتنا. وإني مقتنع بأن المجلس سيستفيد بدرجة كبيرة من خبرتكم ومن توجيهكم الحكيم والمستنير.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للممثل الدائم لليابان الذي قاد المجلس بكفاءة وحكمة في الشهر الماضي. وفي الوقت نفسه أود أن أنقل إلى الوفد الصيني تعازينا ومشاعرنا العميقة وتضامننا معه في أعقاب وفاة السيد دينغ شياوبينغ الذي ترك بصماته على تاريخ الصين وعلى تاريخ شعوب العالم جميعها. وأخيرا أود أن أرحب بنائب الوزير كارنيرو، ممثل أنغولا وأن أعرب له عن تقديرنا الكبير للبيان الهام الذي أدلى به هذا الصباح.

إن عملية السلام في أنغولا وصلت مرة أخرى طريقا مسدودا. والمعلومات التي يقدمها الأمين العام في تقريره الأخير عن الحالة في أنغولا لا تدع مجالا للتفاؤل لسوء الطالع نظرا لانعدام اليقين الذي يميز مستقبل السلام في هذا البلد الشقيق.

إن التقدم المشجع الذي حصل في تنفيذ النواحي العسكرية لاتفاقات لوساكا، بدلا من أن يفتح الطريق نحو انطلاقة نهائية في اتجاه المصالحة الوطنية، فقد تراجع لسوء الطالع، مثلما يشهد على ذلك العدد المتزايد لجنود يونيتا الذين يهربون من مراكز الإيواء. وهذه ظاهرة مزعجة وتشكل مصدر قلق خطير بالنسبة للمجتمع الدولي بل وبالنسبة للشعب الأنغولي الذي يتطلع بشكل مشروع الى العيش في سلم وفي كنف الاستقرار، والى تكريس طاقته لمهام التنمية وبناء الأمة.

إن الأمين العام في تقريره الأخير المقدم الى مجلس الأمن، وهذا المجلس من خلال بيانه الرئاسي في ٣٠ كانون الثاني/يناير الماضي، وضعا بلا لبس المسؤولية على عاتق يونيتا وقيادتها عن الصعاب التي تمر بها مسيرة تنفيذ جميع نواحي اتفاقات لوساكا. إن قيادة يونيتا تتحمل بشكل ساطع ولا لبس فيه أمام التاريخ وأمام المجتمع الدولي والشعب الأنغولي المسؤولية عن نسف مسيرة السلام التي استثمر فيها المجتمع الدولي جهودا جبارة، والتي بذل من أجلها تضحيات جسيمة. وأود في هذا

السياق أن أشيد بعمل وتفاني بعثة التحقق الثالثة التي تتشرف بلادي بالمشاركة فيها.

إن الموقف المعرقل لزعامة يونيتا ومماطلتها حالا بوضوح دون إحراز تقدم جديد نحو المصالحة الوطنية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وإبرام اتفاق فيما يتعلق بالمركز القانوني لرئيس يونيتا وفقا لأحكام اتفاقات لوساكا. وأود هنا أن أرحب بالموقف الإيجابي للحكومة الأنغولية وتفتح ذهنها وروح التفاهم الوطني الذي تتحلى به، والتي سمحت بإحراز التقدم الذي تم حتى الآن.

إن التطورات الأخيرة في مسيرة السلم في أنغولا تقتضي من المجتمع الدولي معالجة الأمر بقدر أكبر من الإحساس بالإلحاح. ويجب على مجلس الأمن خاصة ألا يسمح بأن تصبح مسيرة السلام رهينة للمناورات المعوقة لزعامة يونيتا. ومن الجلي أنه بدلا من أن يكتفي المجلس بتوجيه مجرد رسالة سياسية الى زعماء يونيتا، يجب على المجلس أن يتحمل مسؤولياته باعتماد ما يلزم اتخاذه من تدابير لحملهم على اعتماد مسلك بنّاء والوفاء بالتزاماتهم في إطار اتفاقات لوساكا والترتيبات التي أبرموها مع حكومة أنغولا، بمساعدة ودعم بعثة التحقق الثالثة.

إن مجلس الأمن بتجديده لولاية بعثة التحقق الثالثة لفترة نهائية، يعول على صدق نوايا يونيتا وإرادتها السياسية وإخلاصها. إلا أن الأحداث أظهرت أن زعماء يونيتا قد راهنوا على استنزاف المجتمع الدولي وتثبيط عزيمته، لتحطيم دينامية السلام في هذا البلد أو لتحصيل منافع مجحفة بموجب الاتفاقات المبرمة.

وفي هذه اللحظة الحاسمة بالنسبة للسلم في أنغولا، فإن المجتمع الدولي ومجلس الأمن مطالبان من جهة بأن يبديا تضامنهما مع شعب أنغولا، وأن يعتمدا من جهة أخرى مسلكا حازما تجاه يونيتا. إن المجتمع الدولي لا يسعه أن يتخاذل، ويجب عليه ألا يتخاذل. ولا بد من إعطاء فرصة إضافية للسلام، لأن مستقبل الشعب الأنغولي معرض للخطر، وكذلك أمن وسلام القارة الأفريقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على كلماته الطيبة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي ممثل البرازيل. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، السفير ماهوغو، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونحن على ثقة بأن أعمال مجلس الأمن ستجري بتوجيه حكيم منكم، بطريقة فعالة للغاية. واسمحوا لي أيضا بأن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسلفكم، السفير هيساشي أوادا، على الكفاءة التي ترأس بها المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأود أن أتوجه بتعازي البرازيل حكومة وشعبا الى الصين حكومة وشعبا بمناسبة وفاة صاحب الشرف الزعيم دينغ شياوبينغ.

ونشيد مرة أخرى بالممثل الخاص للأمين العام الاستاذ بلونديـن بيي على الدور النشط الذي اضطلع به في ردم شقة الخلافات بغرض تعزيز عملية السلام. وينبغي بالمثل الإقرار بالمساعي التي تبذلها الدول المراقبة الثلاث. وأود أن أشير هنا الى الحضور الهام للسيد هيجينو كاريرو نائب الوزير بلا وزارة في أنغولا.

إن الولاية الأصلية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تأتي الى نهايتها غدا. ولقد خطط أن يكون للبعثة منذ إنشائها "سياسة انتهاء" واضحة. وتم التصور بأن تنجز المهام الموكولة اليها بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧. وتدل الحقائق مع ذلك على أن بعض المهام لم يتم الوفاء بها بعد لانعدام وجود الظروف المناسبة.

وحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية لم تشكل بعد. ومركز جوتاس سافيمبي لم يتحدد تحديدا واضحا. وبعض المسائل العسكرية باق دون حل. وفي مناطق الإيواء، لا يزال جنود يونيتا ينتظرون التسريح. ولا يزال إدماج جنود يونيتا بالقوات المسلحة الجديدة متأخرا جدا عن موعده المحدد.

إن الأمم المتحدة تسعى باستمرار الى إيجاد حل دائم، ولا يمكن تحميلها وزر جوانب التأخير هذه. والمسؤولية الرئيسية عن إحلال السلام في أنغولا تقع على عاتق الأنغوليين أنفسهم. وينبغي أن يلاحظ بصورة خاصة أن المطلوب من يونيتا أن تخطو خطوات عاجلة وحاسمة لتيسير وضع اللمسات الأخيرة على عملية السلام. ويؤكد الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/1997/115 على أن:

"عاد إيقاع تنفيذ المهام العسكرية والسياسية المتبقية مرة أخرى الى التباطؤ بشكل محزن ومخيب للآمال ويرجع ذلك في المقام الأول الى عدم تعاون اليونيتا". (S/1997/115, Para. 51)

ويذكر المرء مرة أخرى أن المجتمع الدولي استثمر قدرا كبيرا من الموارد في أنغولا في السنتين الماضيتين. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا أكبر عملية للأمم المتحدة لصنع السلام الآن، وهي تمثل جانبا ماليا هائلا للبلدان المساهمة بقوات، مثل بلدي. والواضح من جهة أن المجتمع الدولي لن يتمكن من الإبقاء على هذا المستوى من المشاركة في أنغولا لفترة أطول. ويجب على مجلس الأمن من جهة أخرى أن يُعنى بعدم سحب بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من البلد قبل أن يصبح عكس مسار عملية السلام متعذرا. وأن تشكيل حكومة وحدة ومصالحة وطنية هو أحد الأهداف الرئيسية في هذا الصدد، ولكن ثمة جوانب أخرى، من قبيل المسائل العسكرية المتبقية، يجب أن تبقى في البال.

ولدى تفحص الحالة الراهنة، تفهم البرازيل أن تعبير مجلس الأمن عن استعداده للنظر في فرض تدابير محددة، بما في ذلك التدابير المذكورة خصيصا في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، يمثل الطريقة المناسبة للمضي قدما في هذه المرحلة الحرجة.

وإن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمجرد شهر واحد قد لا يكون الحل المثالي، ولكنه في ضوء الظروف الحالية الأسلوب الذي يُمَكِّن من فرض ضغوط إضافية، لا سيما على يونيتا، حيث أن عدم تعاونها ما زال السبب في التأخيرات التي لا مبرر لها في عملية السلم. فلنأمل في تسوية الخلافات الرئيسية والتوصل الى الحلول ليتسنى لشعب أنغولا أخيرا أن يتمتع بالسلام الذي طال انتظاره له والذي يستحقه تماما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم سيدي على تسنمكم رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن غبطتنا ونحن نراكم تقودون عمل هذه الهيئة بكفاءتكم وموهبتكم المتميزتين. وأهنئ أيضا سلفكم السفير الياباني أوادا على عمله الممتاز في الشهر الماضي. وأخيرا، أود أن أرحب بسعادة السيد هيجينو كارنيرو نائب الوزير بلا وزارة في حكومة أنغولا، والذي قدم إلى هنا بصفة خاصة للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

ينظر مجلس الأمن اليوم في الحالة في أنغولا في وقت دخلت فيه عملية السلام في ذلك البلد مرحلة خطيرة من تنفيذ بروتوكول لوساكا. ولئن كان التقدم قد أحرز بالفعل في تجميع وإيواء قوات يونيتا ودمجها بالقوات المسلحة الأنغولية، فإن هناك تأخيرات ظلت تعوق إكمال العملية - الأمر الذي فرض نفقات إضافية، كان يمكن تخصيصها لأنشطة أخرى، مثل تسريح الجيش وإدماج العناصر العسكرية السابقة في الحياة المدنية.

وأصبحت الحالة أكثر مدعاة للقلق بعد تزايد أعداد المتسللين من معسكرات التجميع. بل أكثر من ذلك، فإنه يؤسفنا أن نلاحظ أن أعضاء يونيتا الذين دعوا للدخول في الجمعية الوطنية الأنغولية لم يصلوا بعد إلى لواندا كما كان محددا، وأن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية لم يتم تشكيلها بعد. وهذه التأخيرات لا تخدم سوى في بذر بذور الشك والريبة في أذهان الناس وتهدد بمزيد من التأخير في مسيرة السلام بعد الكثير من التضحية والمجهود.

إن على الأطراف الأنغولية أن تظهر عاجلا الإرادة السياسية المطلوبة للتحرك إلى الأمام، وعليها أن تحاول عن طريق الحوار والتشاور اجتياز العقبات للوصول إلى

التسوية النهائية. وإذا تم اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس وزعيم يونيتا فسيساعد كثيرا في النظر في كل المسائل التي لا تزال تتسبب في التأخيرات، بما في ذلك مسألة المركز القانوني المقبل للسيد سافيمبي.

ومن الضروري أن تفي يونيتا بالتزاماتها بدون أدنى تأخير، وبخاصة إرسال ممثليها إلى لواندا، لكل من الجمعية الوطنية وإلى مقر رئاسة الحكومة المستقبلية للوحدة والمصالحة الوطنية. ويجب أيضا أن تتعاون تماما وبنظرة متجهة نحو تسهيل بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الأنغولية، من أجل المحافظة على وحدة البلاد ولضمان تمتع كل السكان بالخدمات العامة. ويجب أن تستخدم الترتيبات والآليات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة في الشهر الماضي لبسط إدارة الدولة على جميع الأراضي.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يتوجه بالثناء الباهر على الممثل الخاص للأمين العام، السيد اليون بلودين بيي، الذي بذل جهودا تستحق الإشادة لتذليل الصعوبات وتقريب وجهات النظر بين الأطراف. وتستحق المساعي الحميدة للدول المراقبة الثلاث أن تتابع بالدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي.

ويشيد وفدي أيضا بالمنظمات الإنسانية، وخاصة مساهمتها في عمليات تسريح الجيش بالرغم من المشاكل الأمنية الكامنة في مثل هذه الحالة. ويجب كذلك أن يعرب وفدي عن تقديره للدور الأساسي الذي لعبته بلا تشوف بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا منذ إنشائها. فبفضل تفاني وشجاعة موظفيها، نفذت بعثة الأمم المتحدة ولايتها بطريقة هي مضرب للمثل. ومن الضروري أن يتعاون الطرفان الأنغوليان تماما لمساعدة بعثة التحقق الثالثة على القيام بأنشطتها وأن يبنيا على انجازاتها في وقت ينظر فيه الأمين العام في خطة انتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ضوء التقدم المحرز نحو المصالحة الوطنية والسلام.

إن وفدي يؤيد تمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، كما تقرر. ويتوقف الأمر الآن على يونيتا كيما تلتزم، بلا شرط ودون تأخير، بكل الاتفاقات التي دخلتها بموجب بروتوكول لوساكا، وإلا فإن مجلس الأمن سيضطر إلى النظر في التدابير المناسبة.

أخيرا، أود أن أركّز على أهمية دعم المجتمع الدولي للجهود الرامية إلى استعادة السلام الكامل في أنغولا. فذلك البلد الذي خربته حرب طويلة بين الأشقاء يحتاج اليوم إلى مساعدة المجتمع الدولي من أجل استعادة عافيته الاقتصادية. ويشيد وفدي بكل الأطراف التي أسهمت في مهمة إعادة البناء والتعمير ويعرب عن أمله في أن يتعزز هذا الالتزام من أجل أن تتمكن أنغولا مرة أخرى أن تسير في طريق السلام والاستقرار والرخاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على كلماته الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل هولندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيرتلينغ (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. والدول التالية المنتسبة إليه أعربت عن تأييدها هذا البيان: استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا. وأعربت أيسلندا والنرويج أيضا عن تأييدها هذا البيان.

وحيث أن اليوم هو اليوم قبل الأخير من انقضاء فترة رئاستكم، سيدي، فإنني أود أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي لقيادتكم القديرة للمجلس خلال شهر شباط/ فبراير.

لقد شهدت عملية السلام في أنغولا خلال الأشهر الأخيرة، بعض إشارات التقدم: فقد جرت اتصالات سياسية بين الأطراف في إطار اللجنة المشتركة؛ وتضاءلت انتهاكات وقف إطلاق النار؛ وبدأ دمج قوات اليونيتا في القوات المسلحة الأنغولية؛ وتم تجميع معظم رجال الشرطة التابعين لليونيتا في مناطق الإيواء؛ وتشهد حرية انتقال الأشخاص ونقل البضائع تحسنا متواصلات على نطاق البلاد.

ولكن عملية السلام لا تزال بعيدة عن التمام. وينبغي على اليونيتا بصفة خاصة أن تظهر التزامها التام بشروط بروتوكول لوساكا. وإن التقدم البطيء في تطبيق العديد من جوانب عملية السلام، وبصفة خاصة اندماج جنود

وضباط اليونيتا في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية، وتسريح الجيش وبسط إدارة الدولة في أنحاء البلاد، يشكل مبعثا لقلق خطير. كما أن نزع سلاح السكان المدنيين وأيضا حالة حقوق الإنسان العامة لا يزالان غير مرضيين.

ومؤخرا حدثت تأخيرات وصعوبات أخرى. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق أنه لم يصل جميع أعضاء الجمعية الوطنية من يونيتا والمسؤولين الذين جرت تسميتهم لحكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية الى لواندا بحلول التاريخ المتفق عليه وهو ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧. ونتيجة لرفض يونيتا التقيد بالجدول الزمني الذي وضعته اللجنة المشتركة في سياق بروتوكول لوساكا لم يتسن تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، كما كان متوخى، قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في ٢٨ شباط/فبراير. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد مرة أخرى أن الربط بين إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وبين المسائل الأخرى، المعلقة أو المثارة حديثا، غير مقبول.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى للحفاظ على روح لوساكا، وهو ملتزم التزاما راسخا بإحلال سلام طويل ودائم في أنغولا. غير أن المسؤولية النهائية عن استعادة السلام في أنغولا تقع على عاتق الأنغوليين أنفسهم. وبغية ضمان استمرار مشاركة المجتمع الدولي في عملية السلام فإن من الحتمي أن تتخذ الأطراف، وخصوصا يونيتا، خطوات عاجلة وحاسمة للوفاء بالتزاماتها. وان الاتحاد الأوروبي ليشارك وجهة نظر المجتمع الدولي بأنه يجب ممارسة ضغط متواصل حتى يتم ضمان الوفاء بالالتزامات المبرمة في بروتوكول لوساكا. ولذلك نؤيد تمام التأييد قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة لشهر واحد فقط، حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، وإننا نؤيد المجلس في استعداده للنظر في فرض التدابير المناسبة إذا لم تشكل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية بحلول ذلك التاريخ.

وسيتابع الاتحاد الأوروبي عن كثب المناقشة المتعلقة بالتوصيات التي قدمها الأمين العام بشأن دور الأمم المتحدة في أنغولا مستقبلا. ونحن نتفق مع الأمين العام على ضرورة أن تراعي وتيرة الانسحاب المخطط للوحدات العسكرية التي شكلتها الأمم المتحدة الحالة على الطبيعة فيما يتعلق بجملة أمور منها تشكيل القوات المسلحة الأنغولية والتسريح وإغلاق مناطق الإيواء وبسط سلطة الدولة.

وعلى مر السنين، قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الدعم الكبير - أكثر من عدة مئات من ملايين الدولارات الأمريكية - للأنشطة الإنسانية والإنمائية ولأنشطة التعمير في أنغولا. وإننا نواصل الاستجابة الى الحاجات المحددة. وبالنظر الى استمرار الحالة الأمنية في بعض المناطق في إعاقة إيصال المساعدة الإنسانية والقيام بالمساعدة الإنمائية ومساعدة التعمير فلا تزال هناك حاجة ملحة الى ضمانات أمنية للأفراد الدوليين.

ونحن جميعا ندرك ما تسببه الألغام المضادة للأفراد من أهوال للمدنيين الأبرياء، الأطفال في أغلب الأحيان. ولهذا السبب كان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه دائما بين الجهات التي توفر الدعم السياسي والمالي والمادي الكبير والدعم بالأفراد لأنشطة إزالة الألغام. وقد طهرت الأمم المتحدة فعلا ٥٠٠ ٤ كيلومتر من الطرق من الألغام، ويستمر تدريب كتائب إزالة الألغام الأنغولية. وإن الانتقال المزمع في ١ آذار/مارس ١٩٩٧ للمسؤولية عن دعم البرنامج الوطني لإزالة الألغام من بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لن يتحقق قبل أن تتم المصادقة على تطوير قدرة وطنية لإزالة الألغام في أنغولا. ولذلك نناشد الحكومة الأنغولية أن تقوم بذلك عاجلا. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن قلقه إزاء التقارير الأخيرة عن إعاقة أنشطة إزالة الألغام، ويدعو الأطراف، وخاصة يونيتا، أن تتعاون في هذا الصدد.

وأخيرا، أود أن أشيد بالممثل الخاص الأستاذ بيي، الحاضر بيننا اليوم، على جهوده التي لا تكل وتفاؤله الذي لا يفتر في المساعدة على دفع عملية السلام الى الأمام. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا العميق للدور الذي لعبته الدول المراقبة الثلاث - البرتغال، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي - وعلى الاسهامات الهامة التي بذلها موظفو بعثة التحقق الثالثة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية في المساعدة في توطيد السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا.

وأود أن أختتم بالإعراب عن تعازي الاتحاد الأوروبي الخالصة للصين حكومة وشعبا بفقد قائدها المرموق، السيد دينغ شياوبينغ، الذي أسهم كثيرا في التنمية الاقتصادية لبلده وانفتاحه على المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي ممثل مالي. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوان (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن أدلي ببياني، يجب علي أن أعرب، باسم بلدي، مالي، عن مشاعر صداقتنا لجمهورية الصين الشعبية. وأود أن أنقل مرة أخرى لممثل الصين عباراتنا القلبية لتعزيته بوفاة دينغ شياوبينغ. وأن خسارة الصين خسارة لمالي أيضا.

السيد الرئيس، أن وفد مالي ليشعر بالارتياح أن يرى اجتماع المجلس تحت قيادتكم في شهر شباط/فبراير هذا. ويود وفدي أيضا أن يشارك المتكلمين السابقين في تهنئة سلفكم، السفير أوادا، على الكفاءة والاقتدار اللذين ترأس بهما أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إن وفدي يود أن يرحب هنا بالجنرال كارنيرو، رئيس وفد أنغولا. ولقد استمعنا بعناية الى بيانه التنويري البناء.

وأود أيضا أن أشاطر المتكلمين السابقين الإعراب عن امتناننا العميق للأمين العام لمنظمتنا، السيد كوفي عنان على تقريره الشامل والواضح والمفيد بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

وأخيرا، أود أن أنقل تهانئ وفد بلدي الى الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، إبن بلدنا، الأستاذ إليون بلوندين، بيي؛ والى أعضاء الدول الثلاث؛ والى موظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بأسرهم على الجهود الدؤوبة التي بذلوها من أجل دفع عملية السلام في أنغولا الى الأمام.

ومنذ انعقاد جلستنا الأخيرة شهدت الحالة في أنغولا إحراز تقدم كبير الأمر الذي يدل على أن عملية السلام في ذلك البلد وصلت الى نقطة تحول حاسمة. لهذا السبب فإن هذه الجلسة هامة للغاية لأنها، في رأي وفد بلدي، يجب أن تدفع بعملية السلام الى مرحلتها النهائية. وجميع الآمال معلقة الآن على التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا الذي وقعته حكومة أنغولا ويونيتا يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

وقد خصص المجتمع الدولي موارد ضخمة دعما لهذه الآمال، وبخاصة عن طريق إنشاء بعثة التحقق الثالثة. ومن المحتم أن تؤتي هذه الجهود ثمارها.

وحكومة أنغولا، التي يقدم لها وفد بلدي أحر التهاني، تبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها وفقا لبروتوكول لوساكا. إلا أن مما يؤسف له أن يونيتا لم تبد دائما مثل هذه النية الطيبة. ووفد بلدي يشجب بشدة تكتيكاتها الهادفة الى التأخير. وفي هذا الصدد، يناشد وفد بلدي يونيتا مرة أخرى أن تعطي الأولوية لتنفيذ الالتزامات العسكرية التي تعهدت بالوفاء بها قبل شهور عديدة.

ويأمل وفد بلدي مخلصا ألا تخيب مرة أخرى تطلعات المجتمع الدولي، وأن يونيتا ستثبت نفسها في الأيام المقبلة عند تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

وبالنسبة للحالة الجارية في أنغولا، يرحب وفد مالي بتمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة، التي لا تزال الكفيل بالسلام والاستقرار. ولهذا يؤيد وفد بلدي الرسالة الصارمة الواضحة المرسلة الى يونيتا من خلال التهديد بالجزاءات لكي تقتنع هذه الحركة بالالتزام بإخلاص أكبر بعملية السلام. ويرى وفد بلدي أن هذا السلوك وحده يمكن أن يساعد شعب أنغولا على تحقيق رغبته في إحلال السلام وفي بناء مستقبل أفضل تتحقق فيه التنمية والديمقراطية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

لقد طلب ممثل الصين الكلمة.

السيد ليو جائي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): باسم الوفد الصيني، أود أن أشكر الوفود التي تكلمت في جلسة بعد ظهر اليوم، بما فيها البرازيل والجزائر ومالي

وهولندا - باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة اليه - على تعازيها بمناسبة وفاة السيد دينغ شياوبينغ. وسينقل الوفد الصيني رسائلها الى الصين حكومة وشعبا، والى أسرة السيد دينغ أيضا. وسننقل بالتأكيد هذه التعازي والتمنيات المخلصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥